محضر الجلسة رقم 527

التاريخ: الثلاثاء 05 ذو الحجة 1427 (26 دجنبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان و خمس و أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية و أربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

****

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات و إعلانات، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة، مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 02.06، يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاق الشراكة في مجال الصيد البحري، الموقع ببروكسيل في 28 يونيو 2005، بين المملكة المغربية والمجموعة الأوروبية.
- مشروع قانون رقم 44.06، يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212، الصادر في 4 ربيع الآخر 1414، المتعلق بمجلس القيم المنقولة و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها وسنداتها.
- مشروع قانون رقم 45.06، يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.211، الصادر في 4 ربيع الآخر 1414، المتعلق ببورصة القيم كما عدل وتمم.
- مشروع قانون رقم 46.06، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 26.03، المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة.
- مشروع قانون رقم 07.05، يتعلق بهيأة أطباء الأسنان الوطنية، والمحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية، وذلك بعد تعديل المواد 4، 21، 27، 31، 36.

وأعطي الكلمة، الآن، للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع قوانين التالية :

- مشروع قانون رقم 44.06، يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212، الصادر في 4 ربيع الآخر 1414 الموافق 21 سبتمبر 1993، المتعلق بمجلس القيم المنقولة والمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنويين، التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها كما غيرت وتممت.
- كذلك، مشروع قانون رقم 45.06، يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.211، الصادر في 4 ربيع الآخر 1414، الموافق 21 سبتمبر 1993 المتعلق ببورصة القيم كما عدل وتمم.
- كذلك، مشروع قانون رقم 46.06ن، يقضي بتغيير وبتتميم القانون رقم 26.03، المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة.

كذلك، توصل مجلس المستشارين بالأسئلة الشفهية والكتابية، التي توصل بها المجلس ابتداء من 19 دجنبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 26 منه 2006.

- عدد الأسئلة الشفهية 26 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية 3 أسئلة.

كذلك هناك، السيد الرئيس، استدراك على جدول أعمال المجلس المستشارين المتعلق بجلسة الأسئلة الشفهية، ليوم الثلاثاء ذو الحجة 1427 الموافق 26 دجنبر 2006، دورة أكتوبر 2006.

يعوض السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول الكهربة القروية للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، الحو المربوح، عابد شكيل، سفيان القرطاوي، محمد المنصوري، عبد اللطيف اسطمبولي، الحاج الطاهري، يحيى يحيى، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز، بالسؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية، حول تنمية الصادرات الوطنية للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، سفيان قرطاوي، محمد المنصوري، عبد اللطيف اسطمبولي، الحاج الطاهري، يحيى يحيى، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز.

كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هذا نصها:

"السيد الرئيس المحترم،

تحية طيبة،

وبعد، يطيب لي أن أحيطكم علما بأن السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، سينوب عن السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة في الإجابة عن السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه خلال هذه الجلسة، وتبعا لذلك فإني أبلغكم طلب السيد الوزير إدراج هذا السؤال، مباشرة، بعد تقديم الأسئلة المتعلقة بقطاع التشغيل والتكوين المهني، مع خالص مودتي، محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. ورد على الرئاسة، في إطار المادة 128، ثلاث إحاطات، لكل من فريق العهد، فريق التحالف الوطني و فريق الاتحاد الدستوري. أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق العهد في هذا الإطار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني، باسم فريق العهد، أن أثير انتباه مجلسنا الموقر إلى الإرتباك و الاضطراب الذي يمكن أن يحدث للمواطنين، نتيجة الإقبال المتزايد على وسائل النقل، خصوصا السككي و الطرقي، خلال مناسبة عيد الأضحى المبارك و العطلة المدرسية، التي تصادف حلول السنة الميلادية الجديدة، وهي مناسبة لدخول عدد كبير من أفراد الجالية المغربية و، أيضا، السياح الأجانب، لذلك فنحن ندعو المصالح المختصة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، من أجل تفادي المشاكل التي أصبحت تتكرر سنويا والمرتبطة بازدحام وقلة الحافلات، خاصة المتوجهة إلى المناطق التي تعرف إقبالا كبيرا، وهو الأمر الذي يستغله أصحاب الحافلات للزيادة في أثمنة التذاكر، وهي زيادة غير قانونية وتشكل عبئا إضافيا على المواطن.

لذلك، السيد الرئيس، فنحن نطالب بضرورة توفير وسائل النقل الكافية لتلبية الطلب المتزايد، كما نطالب بالتعبئة الشاملة من أجل تكثيف المراقبة داخل المحطات وعلى الطرق، لتفادي الحوادث المأساوية التي تنشب، في الغالب، عن السرعة المفرطة وعدم احترام القانون، وهي حوادث أصبحت تشكل حربا يومية، يروح ضحيتها حوالي 3500 مواطن في السنة، أي بمعدل 10 إلى 15 شخص يوميا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة، الآن، للسيد رئيس فريق التحالف الوطني في نفس الإطار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

بناءا على مقتضيات النظام الداخلي، وإخبارا للرأي العام الوطني، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، مفادها استقرار أحد الأبناك الأجنبية في بلادنا و استعماله لنفس العلامة التجارية المميزة لبنك مغربي عريق، أطر الفلاح ودعمه وتفهم مشاكله وآزره في أحلك حالات الجفاف.

الأمر، السيد الرئيس، يتعلق باستقرار القرض الفلاحي الفرنسي بالمغرب و استعماله لنفس علامة التجارية المميزة للقرض الفلاحي المغربي، مما يساهم في خلق ارتباك كبير في أوساط المتعاملين مع هذه المؤسسة، التي تمكنت، بفضل مجهوداتنا وتدعيم الدولة ومشاركة الفلاحين، من تبوؤ مكانة متميزة في الأوساط المالية المغربية، حيث أصبحت تمثل المرتبة الرابعة في القطاع البنكي.

وهنا أخبركم، أيها السادة، أن البنك الشعبي المغربي، وفي إطار محاولته للانفتاح على الجالية المغربية في فرنسا، تم إلزامه باستعمال علامة مميزة له على أساس أنه البنك الشعبي المغربي، أي La banque populaire du Maroc، تفاديا للخلط بينه وبين البنك الشعبي الفرنسي، أي la banque populaire. فتفعيلا لسياسة التعامل بالمثل، ودعما لمؤسساتنا المالية الوطنية، فإننا نطالب حكومتنا الموقرة، من موقعنا كمعارضة بناءة و كحزب التزم بقضايا الفلاح ومشاكله، بالدفاع عن مؤسساتنا المالية، لأنها الكفيلة بدعم الاستمرار و خلق الرواج الاقتصادي والحركة الاستثمارية المنتظرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن، في نفس الإطار، لرئيس فريق الاتحاد الدستوري أو من ينوب عنه.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

في إطار مقتضيات نظامنا الداخلي، يشرفني أن أتدخل، باسم فريق الاتحاد الدستوري، لإحاطة المجلس علما بأمر طارئ، ويتعلق بالخدامات المقدمة في المطارات الوطنية، و التي شكلت سابقا موضوعا خصبا للحكومة للدعاية السياسية وتلميع صورتها، حيث لم يترك السيد الوزير المعني أي مناسبة تمر للإشادة بالخدمات المقدمة على مستوى المطارات وتطورها النوعي وبالحرص على راحة المسافرين وسلامة مرورهم والعناية بأمتعتهم. إلا أننا نفاجأ في الآونة الأخيرة باستفحال ظواهر سلبية تسير في اتجاه يعاكس خطابات الحكومة، حيث أن بعض المسافرين تعرضوا لضياع أمتعتهم، خصوصا المغاربة المقيمين بالخارج والقادمين لمشاركة أهاليهم في عيد الأضحى، وذلك لمدة وجيزة، ويصطدمون بواقع مرير، حيث المصلحة المعنية شبه معطلة، و تنهج منطق التسويف.

أما بالنسبة للحجاج، فقد عانوا من تأخير مواعيد الطائرات مما جعلهم ينتظرون لمدة ما يزيد على يومين، في ظروف لا إنسانية، كما تناقلت ذلك وسائل الإعلام، وهذا ما يجعلنا ننبه الحكومة إلى هذا الاضطراب والتراجع الواضح في جودة الخدمات بالمطارات المغربية، وما لذلك من آثار سلبية.

و إنني، باسم الاتحاد الدستوري، أناشد السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية و التعاون المكلفة بالجالية المغربية بالخارج، كما أناشد السيد وزير التجهيز والنقل، بصفته مسؤولا على قطاع النقل، أن يتفقد المصالح المعنية، حتى يتبين له ما يعانيه المسافرون في هذا الصدد. وأتمنى أن يتدخل على الفور من أجل تقويم هذا الاختلال حتى لا تضيع مصالح المسافرين، سواء المواطنين المغاربة أو الأجانب و حتى لا يؤثر ذلك على صورة المغرب، الذي، كما يعلم الجميع،

يولي أهمية بالغة لقطاع السياحة، ذي الارتباط الوثيق بجودة الخدمات على مستوى المطارات، وهذا ما يعيشه، أيضا، المهاجرون الذين قضوا يومين في ميناء الجزيرة الخضراء في ظروف مخجلة. و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 18 سؤالا عاديا، تهم قطاع الأوقاف، إعداد التراب الوطني، التشغيل، التربية الوطنية، الصحة، التجارة الخارجية، الشؤون الاقتصادية والشؤون العامة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بسؤال موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حول برامج الوزارة للتأطير الديني لفائدة الجالية المغربية في الخارج، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الديبوني، محمد اطريبش، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، عبد الصمد عرشان، حسن زهير، محمد بو الخدادي، إدريس العلوي الحسني، ميلود ناصر، محمد برطني، محمد البطاح، عبد السلام الودي، عبد السلام أحدوش.

فليتفضل أحد السادة لبسط السؤال.

السيد المستشار حسن زهير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لا يخفى عليكم العدد المهم من الجالية المغربية في الخارج، و التي تحظى برعاية مولوية كريمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولكن، للأسف الشديد، نجد هذا العدد الهائل من الجالية المغربية، خصوصا في الديار الأوروبية، أصبحت تتجاذبه العديد من التيارات و المذاهب الفقهية المنتشرة في المشرق العربي. في مقابل ذلك نجد أن برنامج وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ضعيف في هذا الباب.

السيد الوزير،

ما هي مكامن الضعف في هذا البرنامج؟ و ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع مراعاة خصوصية كل جالية على حدة ؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم وفريقه،

نشكركم على السؤال، ونقول معكم: "نعم، هناك ضعف في برنامج وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية". فيما يتعلق بتأطير الجالية، كانت الوزارة تقتصر على عمليات محدودة، وربما كان ذلك، على غرار ما يقع داخل البلد، داخل المغرب، إذا نظرنا إلى المسألة التي أثرتموها فيما يتعلق بقضية المذهب والالتزام بالثوابت. لكن هنالك أمر جديد و أمور جديدة.

في الحقيقة، أهمية الموضوع، أهمية التأطير الديني للجالية، لا تخفى على أحد من وجهتين: وجهة واجب المغاربة نحو إخوانهم، واجب المغرب نحو أبنائه. ثانيا الخصوصية، خصوصية الجالية من حيث وجودها في بيئة مفتوحة و في بيئة خاصة، فهي أكثر تعرضا، سيما إذا علمنا أنها جالية مكونة من أناس، معظمهم من عمال بسطاء، معرضون لكل ما هو جديد ويمكن استقطابهم، و مع ذلك نلاحظ أن هذه الجالية صمدت متشبثة بثوابتها و كيانها، بما في ذلك القيم في المبادئ.

في الأسبوعين الماضيين، وقع في بروكسيل محاولة لتأسيس، على سبيل المثال، لتأسيس هيأة لتفتي للمغاربة، فقام المغاربة وقوموا الوضع وقالوا: "نحن لا يفتى لنا ولو كنا خارج البلد"، وهذا شيء يدل على روح جديدة ويقظة جديدة، هذه اليقظة نابعة من تنسيق جديد، بتعليمات سامية للقطاعات المعنية في هذا البلد لوضع سياسة

متكاملة. هذه السياسة المتكاملة لابد فيها من مخاطب، بعد أن تكون هناك سياسة، من هو المخاطب في الجالية؟ المخاطب هم هؤلاء الشباب المضحون الذين لا نعرفهم كثيرا، وهم يؤطرون مئات ومئات المساجد، يبنونها ويقوموها ويؤطرونها، و منهم شباب لهم جنسية مزدوجة، لهم ثقافة عالية في بيئتهم الأوروبية، هم أوفياء، هؤلاء الذين بدأنا نتعامل معهم، سواء فيما يتعلق بوجودهم في المؤسسات التي تنشئها تلك الدول أو سواء في التخاطب في العلاقات الثنائية أو العلاقات الأوروبية المغربية، والحمد لله، لهم برامج، أرسلوا لنا بعضها. فنحن بصدد دراستها ودراسة ميزانيتها، وعلى سبيل المثال، فنحن نعد في السادسة برنامجا خاصا بالجالية، سيشهد النور، ربما، على أكثر تقدير، قبل نهاية شهر فبراير، ليكون خاصا أسبوعيا، يعاد مرتين، يقوم به الناس في الجالية ليعرف بهذه المساجد وبأنشطتها، بالإضافة إلى أننا أصبحنا نرسل عشرات الآلاف من المصاحف، ونبحث عن مراكز في وسط أوروبا، يمكن أن تنطلق منها هذه الأنشطة كاملة وتفاعل في عين المكان.

هنالك خطط عديدة، هذه الخطط ناتجة عن تعليمات سامية في التنسيق في هذه السياسة بين أطراف لم تكن تعمل بمثل هذا التنسيق، وهنالك أشياء أخرى كثيرة، لا أريد، مثلا تأطيرا في العلماء في رمضان، هذا شيء عادي، ولكن، الآن، المجلس العلمي ضمن اختصاصاته تأطير العلماء، ولن يقتصر على رمضان، بل وكل له أن يتعامل مباشرة مع هذه الجالية للاستجابة لحاجياتها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السيد المستشار محمد اطريبش

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الإجابة حول السؤال المطروح، المتعلق بتأطير الشأن الديني بالنسبة للجالية المغربية المتواجدة في الديار الأوروبية.

قلنا أن، حقيقة، هناك هذا التأطير يحتاج نفس شديد وإلى تضاعف الجهود، لأن هذا التأطير يقتصر فقط على شهر رمضان، لذلك نريد أن يكون تأطيرا مستمرا طول السنة، حتى يمكننا أن نتغلب على الوضع. ومن ناحية أخرى، هناك الجيل الأول الذي، تقريبا، الذي ذهب في الستينات وفي السبعينات حوالي 90 % من هؤلاء الناس، كلهم، تقريبا، الذين هم بسطاء، كما أشرتم، وأميون أنهم لا يدركون ولا يفهمون اللغة العربية الفصحى ولا لغة القرآن، بل هناك الدراجة واللغة الأمازيغية.

حاليا المغرب أو المغاربة، هناك، هذا الجيل الثاني والثالث أصبح يتكلم اللهجات الشرقية و كذلك لغات تلك البلاد، إما الفرنسية أو غيرها أو الاسبانية، فلذلك نريد أن يكون هناك مجهود من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدعم من الحكومة، و كما أننا لا ننسى الدعم المولوي السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله إلى هذا القطاع الذي سندعمه تدعيما كاملا، ولذلك وجب علينا أن نخوض في هذا الباب و أن نقوم، كوزارة وكحكومة، بتدريس لغة القرآن لهذه الجالية واللغة العربية و نشرها في معظم المدارس المتواجدة و كذلك حتى بالنسبة للمساجد المتواجدة هناك.

هناك، السيد الوزير، بعض الشباب، ولاسيما الجيل الثالث والثاني يضيع في متاهات اللغات الشرقية والمذاهب. وكما تعلم أن المذاهب الشرقية متعددة تتبه فيها هذه الأجيال، وهناك عندهم مجموعة من الأفكار الهدامة، قد ينتج عنها تطرف بالنسبة لهؤلاء، و ينتج عن هذا التطرف بعض النتائج السلبية.

قلنا هناك، السيد الوزير، يجب أيضا تحصين الأمن الروحي و كذلك حماية الأفكار و العادات والتقاليد المغربية الأصيلة، و ذلك بتعليم لغة الدين الإسلامي و كذلك تعليم المذهب المالكي و حمايته في قلوب المغاربة بالخارج. و نحن لا ننكر، السيد الوزير، أنكم تقومون حقا بمجهودات جبارة في هذا الباب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم.

فقط، أريد أن أضيف مؤكدا ما ذكره السيد المستشار المحترم، من أن هذا الملف ملف كبير و أنه يشهد تطورا وعناية خاصة،

ولاسيما، كما قلت، بتعليمات أمير المؤمنين، أعزه الله، تنسيقا بين الأطراف المعنية لإنشاء سياسة كاملة، بدأت تؤتي أكلها في الاتصال بالمعنيين بالأمر، الذين يترددون في هذه السنوات الأخيرة بكثرة، و بعد أن نتأكد، و الحمد لله، هذا مؤكد من أنهم عاملون مشهود لهم في الميدان، لهم حرمة و لهم عمل، ربما، لعدة سنوات في المساجد نؤيدهم، سيما و أنهم كلهم من المخلصين لثوابت في هذا البلد، و أن لدينا أملا أن المغاربة لن يضيعوا سواء من الأجيال كلها، فيما أشرتم إليه، من تشتت مذهبي، لأن ذلك كان، ربما، ناتجا فقط عن نوع من الفراغ و عدم التنبيه بالرغم من الإغراءات.

و لا يخفى علينا، و نحن نعرف جيدا، كل الأخطار التي تهدد هذه الجالية، ونعرف أن تهديدها أكبر بكثير من تهديد المغاربة داخل بلادهم، ولكن المغاربة، جميعا، هم نابتون في تربة، إن شاء الله، هي تربة الصلاح منذ كانوا، ودافعوا دائما عن أنفسهم، و نعدكم ببرامج محددة لإطلاعكم عليها في المستقبل القريب، إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم كذلك على مساهمتكم معنا. ونتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني وعددها أربعة أسئلة.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول تسوية نزاعات الشغل للمستشارين المحترمين السادة: عبد المالك أفرياط، محمد دعيدعة، أحمد أحميس، محمد بورمان، محمد العشاب، خليد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال. لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نحن نطالب باحترام سؤالنا، فسؤالنا في الترتيب هو السؤال الثاني و لماذا أصبح هو السؤال الثالث أو الرابع؟

السيد رئيس الجلسة:

كان هناك استدراك ذكره السيد الأمين، تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة و السادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير التشغيل و التكوين المهني المحترم،

سوف لن تختلفوا معنا في مدى أهمية التقليل من نزاعات الشغل الجماعية، على اعتبار أن التقليل من نزاعات الشغل الجماعية هو يخدم مصلحة – بطبيعة الحال – المقاولة والعمال، وهذا هدف أساسي بالنسبة لنا جميعا، السيد الوزير.

كذلك لن تختلفوا معنا إذا لاحظتم أن أغلبية نزاعات الشغل الموجودة الآن، تعود لعدم تطبيق قانون الشغل أو للتضيق على حق الانتماء النقابي. كذلك، وهذا هو ما يتطلب بذل جهود كبيرة في هذا المجال، أي مجال تطبيق قانون الشغل و احترام حق الانتماء النقابي. ونعتبر أن مبادرتكم، السيد الوزير المحترم، وزارتكم مع وزارة العدل أخيرا، بتنظيم الندوة التي قمتم بتنظيمها حول مدونة الشغل بعد خروجها بسنتين، تدخل في هذا السياق، ونطالب بتكثير مثل هذه المبادرات.

كذلك، السيد الوزير، نعلم أنكم تباشرون العمل من أجل إيجاد الحلول لملف هيأة تفتيش الشغل، ونتمنى أن هذا الملف يتحل بواحد الطريقة تأخذ بالاعتبار مصالح جهاز تفتيش الشغل، مما يجعلهم يكونون مرتاحين لهذه المبادرات التي تتخذونها.

كذلك، السيد الوزير، لن تختلفوا معنا، لأنكم إذا لاحظتم، ستجدون أن المسطرة المحددة في مدونة الشغل حول إيجاد الحلول لنزاعات الشغل لا تحترم في مجموعة من الجوانب منها:

1 – فيما يتعلق بتركيبة هذه اللجان: بحيث، في أغلبية الحالات، لا يتم رئاستها من طرف السادة العمال والولاة في الأقاليم، و بطبيعة من بعدما المشرع حدد بأن السادة العمال هم الذين يجب أن يترأسوا هذه الاجتماعات ماشي عادات، و لذلك يتطلب احترام ما

هو منصوص عليه في هذا الجانب، نظرا لأهمية الموضوع و إلا سنعتبر بأنه ماكاينش الاهتمام الكافي بتراعات الشغل.

2- كذلك، السيد الوزير المحترم، فيما يتعلق، وهو موضوع سؤالنا، فيما يتعلق بالمدة: بطبيعة الحال، فترة التراع يمكن أن تطوق خلال ثلاث مراحل، بدءا من عرضها على مفتشية الشغل ثم مندوبية الشغل، ثم اللجنة الإقليمية، ثم اللجنة الوطنية في ظرف أسبوعين أو ثلاثة، في بعض الحالات تصل حتى لسنة.

إذن هذه حالات لا يجب أن تكون. كذلك في عدد من الأقاليم لا تشتغل نهائيا هذه اللجان. لكل ذلك، وهذا ما اشرنا إليه، السيد الوزير، المطلوب الآن احترام ما هو منصوص عليه، بطبيعة الحال، و الهدف من هذا كله هو من أجل حماية المقاولة وحماية حقوق العمال، وبذلك سنطوق عددا من التراعات التي نعاني منها، والتي يجب أن نتعاون جميعا من أجل التغلب عليها، لذلك نؤكد على ضرورة احترام المسطرة المنصوص عليها في مدونة الشغل.

وأخيرا، أستسمح السيد الوزير، كذلك، فيما يتعلق بحالات الناس الذين لا يحضرون أمام اللجنة الوطنية أو اللجنة الإقليمية، والتي المدونة شددت العقوبة في هذه الحالة، ولكن مع الأسف المسطرة لم تحترم. إذن سؤالنا واضح والغاية من هذا السؤال، السيد الوزير، هو من أجل أن نساهم في التقليل من نزاعات الشغل، هي الغاية من وضعنا هذا السؤال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لوزير التشغيل والتكوين المهني.

السيد مصطفى المنصوري، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

أريد، في البداية، أن أشكر الأخ الرماح من الفريق الكونفدرالي على طرحه لهذا السؤال، ومما لاشك فيه أن التوترات والخلافات الاجتماعية هي غالبا ما تكون لها انعكاسات جد سلبية على طرفي الإنتاج وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، و في هذا الإطار، وبالرغم من وجود بعض الصعوبات الاقتصادية، أريد أن أقول أننا منذ أن دخلت مدونة الشغل حيز التنفيذ، فعلا لاحظنا أن هناك انفراجا لا بأس به فيما يخص الإطار الاجتماعي، وهذا يرجع كذلك لمصاحبة و مواكبة هذه المدونة من طرف الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين، و من بينهم كذلك إخوان النقابات و المركزيات النقابية.

على سبيل المثال، خلال سنة 2006 قام أعوان الشغل بتسوية 600 نزاع جماعي قبل أن تتحول إلى إضرابات فعلية في قرابة 490 مؤسسة.

وقد نتج عن هذا العمل ربح حوالي 60000 يوم عمل، كما قام هؤلاء الأعوان واللجان الإقليمية، كذلك، بالبحث والمصالحة خلال نفس الفترة، يعني تسعة أشهر من سنة 2006، بدراسة 170 نزاع جماعي بعد أن تحولت إلى إضرابات فعلية، مما أسفر على إبرام عدة اتفاقات وبروتوكولات.

والجدير بالذكر، السيدات و السادة المستشارون المحترمون، أن في أغلب الحالات، هذه التراعات يصعب إيجاد حلول جذرية لها، وينتج في الغالب عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها هذه المقاولات. ولكن لابد من التذكير أن عملية إحداث المؤسسات التمثيلية للأجراء داخل المقاولات، ستشجع، ولاشك، في تشجيع الحوار و الحكامة الجيدة داخل هذه المقاولات وتسعى الوزارة حاليا أن تطبق من خلال برنامجها، العمل الوطني داخل المقاولات، أن تطبق كل ما جاء في نصوص مدونة الشغل.

وفي نفس الإطار كذلك تعمل الوزارة، بتنسيق مع أطراف الإنتاج، على تفعيل آليات التحكيم، التي تنتظر إلى حد الآن من الأطراف المعنية أن ترسل لنا الحكماء باسمها لنفعل هذه الآلية، آلية التحكيم، لأن التحكيم في الأخير يعطي بصفة نهائية الرأي الذي لا رجعة فيه، و نتمنى أن في هذه الآليات التي هي في الحقيقة عاد بدأت تأخذ طريقها، و كذلك بمواكبة كل المتدخلين في هذا الإطار. نتمنى، إن شاء الله، أن نتغلب على أغلب التراعات التي تنشب في بلادنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات. سؤالنا، السيد الوزير، له علاقة بتنفيذ مقتضيات و محتويات ومضامين وثيقة أساسية، أنتجتها هذه الغرفة، وهي مدونة الشغل التي حصل عليها إجماع كل أطراف الإنتاج ببلادنا، من السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين. هذا تم بعد حوار وطني طويل مستفيض، سواء تعلق الأمر بخارجهذه المؤسسة أو داخلها، بمعنى أن هذه المدونة أصبحت موضوع إجماع، لأنها حقيقة وثيقة أساسية ومهمة على مستوى النص و على مستوى الالتزامات، ولكن، مع الأسف، اللي هي، كما قلت، مهمة و أساسية على مستوى النصوص، فهي، لحد الآن، تعرف تعثرات كبيرة، مما يفرغها من كل أبعادها الاجتماعية.

سؤالنا يتعلق بالنزاعات الاجتماعية. مدونة الشغل حددت سقفا زمنيا محددا، لا يتعدى شهرا واحدا لأجل معالجة النزاعات الاجتماعية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي، و لكن، كما ورد في نص سؤالنا، هناك، مع الأسف، نزاعات اجتماعية عمرت كثيرا لأن هذه النصوص لا تنفذ.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

حقيقة، نحن في المغرب نتوفر على ترسانة كبيرة من القوانين المهمة و الأساسية، و أيضا نتوفر على اتفاقيات جماعية و اتفاقيات متعددة، مثلا التصريح المشترك لفاتح غشت، اتفاق 23 أبريل 2000، اتفاق 30 أبريل 2003، إلى آخره.

هناك اتفاقيات أساسية ومهمة على مستوى النص، ولكن، كما قلت، المشكل يكمن في عدم التنفيذ. لذلك نعتبر على أن العبرة تكمن في قضية التنفيذ، و بالتالي قد تهتز مصداقيتنا جميعا، إن لم نكن نعمل على تنفيذ كل ما اتفقنا عليه في هذه الاتفاقيات. وشكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

بإيجاز، السيد الرئيس المحترم، أريد أن أؤكد ما جاء في كلام السيد المستشار المحترم، بأن فعلا هناك عثرات فيما يخص التطبيق، فعلا، ولكن نحن متفائلون، حيث لنا، اليوم، برنامج يشارك فيه جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل تطبيق كل ما جاء في مدونة الشغل.

بالفعل بعض المرات يستعصي علينا أن نحل بعض النزاعات التي عندها أسباب اقتصادية، أعطي الأمثلة ك Général tire أو بعض الشركات كهذه، التي يستعصي علينا أن نحل هذه الإشكالية، ولكن، بصفة عامة، يمكن أن نقول أننا نحاول مع الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين أن نفض النزاعات في الآجال، ولو أنها، بعض المرات، هذه الآجال تكون أقصى مما حدد في مدونة الشغل، ولكن في أغلب الأحيان نصل إلى نتائج مرضية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول هيكلة القطاع التعاضدي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد الهبطي، عبد الحميد فاتحي، عبد السلام خيرات، زبيدة بوعياد، عبد الرحمان أوشن، مولاي الحسن الطالب، سعيد سرار، حسن أكليم، دحمان الدرهم، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

هناك مقولة لأحد الساسة المرموقين، يقول فيها بأنه لا يكفي أن تكون لدينا نصوص تشريعية جيدة- وإن كان هذا مهم- الأهم من هذا هو توفير الشروط والظروف لتطبيق هذه النصوص. النص التشريعي الجيد هو مدونة التغطية الصحية.

نحن نعتبر، في الفريق الاشتراكي و في المركزية النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، بأن مدونة التأطير الصحية هي أهم قانون اجتماعي خلال هذه الخمسينية. الإجراءات والظروف لتطبيق هذا النص الجيد، هو ما يتعلق بموضوع السؤال الذي نتقدم به إليكم وهو إعادة هيكلة القطاع التعاضدي. هذا الأمر، للأسف، لازال يراوح

مكانه ويتطلب في نظرنا جرأة وشجاعة من طرف الحكومة، بالنظر إلى اعتبارين أساسيين:

– الاعتبار الأول: هو الأهمية المركزية لهذا القطاع، الذي يغطي حوالي 4 مليون شخص من العاملين في قطاع الوظيفة العمومية وذويهم.

– الاعتبار الثاني: هو تفاقم العديد من الاختلالات، فيما يتعلق بتدبير شؤون هذه التعاضديات، و أنتم وقفتم على هذه الاختلالات.

سؤالنا: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لإعادة هيكلة القطاع التعاضدي، ليكون ذلك مدعما لمشروع إجراءات وتفعيل مدونة التغطية الصحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التشغيل و التكوين المهني للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

فعلا منذ أن دخلت مدونة التغطية الصحية إلى حيز التطبيق، أصبحت الهيئات المكلفة بتأطير وتسيير نظام التأمين الإجباري على المرض، أصبحت تطلع بدور مهم جدا في تحقيق حماية صحية للمواطنين، أساسها التضامن و الإنصاف، فقامت وزارة التشغيل، في هذا الصدد، بمقاربة جديدة لتطوير منظومة الحماية الاجتماعية بكيفية شمولية وتدريجية. و هكذا فتحت عدة إصلاحات لإعادة هيكلة هذا القطاع، حيث وضعت برنامج عمل يهدف:

– أولا: إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لعقد اجتماع المجلس الأعلى للتعاضد، لدراسة المحاور الأساسية لإصلاح القطاع التعاضدي.

– القيام الفعلي بملائمة النظم الأساسية لجمعية التعاون المتبادل مع أحكام مدونة التغطية الصحية.

– وضع جدول زمني لعقد سلسلة من الاجتماعات مع كل التعاضديات، من أجل دراسة المشاكل التي قد تعرقل مسيرتها والتذكير بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

– العمل على تطوير القطاع التعاضدي وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية التي يقدمها للمنخرطين.

– إصلاح الظهير الشريف رقم 1.57.187، الصادر في 24 جمادى الثانية 1383 الموافق 12 نونبر 1963، والذي يسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

وفي هذا المضمار عقدت الوزارة يوم 30 أكتوبر 2006 اجتماعا موسعا، لأول مرة، مع كافة التعاضديات، نوقشت خلاله الوضعية الحالية التي يعرفها هذا القطاع، وكذا المحاور الإصلاحية التي ستقوم بها خلال سنة 2007 .

وفي الاتجاه نفسه، عقدت الوزارة اجتماعا آخر ضم تعاضديات القطاع العمومي المنضوية تحت لواء الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، علما أن المجلس الإداري لهذه المنظمة اجتمع للمرة الأولى، هذه السنة، في تاريخه. خصص هذا الاجتماع لدراسة مدققة لهذه التعاضديات، تقرر عقبه أن تتم في اجتماع لاحق دراسة انعكاسات تطبيق مدونة التغطية الصحية الأساسية على أداء القطاع التعاضدي.

ومن جهة أخرى تعتزم الوزارة عقد اجتماع المجلس الأعلى للتعاضد خلال شهر أبريل المقبل، لإبداء رأيه في القواعد المحاسبتية للقطاع التعاضدي و في الإصلاحات التي يجب القيام بها على الظهير الشريف المنظم للتعاضد.

وفي الختام، أخبر المجلس الموقر أن الوزارة منكبة، حاليا، على إعادة النظر بصفة جذرية في القانون الذي ينظم القطاع التعاضدي، و خلاله سندرس كل الإصلاحات التي يجب إدخالها من خلال هذا القانون. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار تعقيب.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير على ما ورد في جوابكم. ما يستشف من الجواب هو أن هناك مجموعة من الأمور لا زالت قيد التهيئة للمستقبل، لأنه، لحدود الساعة، لا يمكن أي نقول أنه هناك إصلاحات فعلية وعملية وملموسة مواكبة لتطبيق مدونة التغطية الصحية. نود في إطار التعقيب وفي إطار التأكيد وإثارة الانتباه، و

انطلاقا مما انتهيتم إليه، بضرورة الإصلاح الجذري للقانون المنظم للتعاضديات.

يجب أن نقول ونعترف بأن هذا القانون أصبح متجاوزا، لأن هذا القانون من 63 بالنظر إلى ما يقع وما وقع من مشاكل و اختلالات في هذا القطاع، لا يمكن أن نساير ونواكب القطاع التعاضدي بهذا القانون.

المسألة الثانية: وهو يجب التأكيد، كذلك، على واحد العديد ديال الاختلالات. هذه الاختلالات - للأسف الشديد- أن الأطراف الحكومية المعنية لم تقم بشيء إزاءها، رغم أن لديها آليات، والقانون يعطيها الصلاحية للتدخل. نذكر فقط كاين بعض التعاضديات اللي اقتناوا عمارة أو عقار بملايير السنتيمات دون احترام المساطر في هذا الموضوع، عدم احترام مقتضيات القانون المنظم للتعاضديات فيما يتعلق بدوري انعقاد المجالس الادارية، أو التجديد أو الانتخاب على غير ذلك، وهو مشكل كبير اللي كنواجهوه الآن، وهو أن هناك مؤسسات تقدم العلاج أو التشخيص، تفتتح من طرف التعاضديات، وهذا يتنافى مع المادة 44 من مدونة التغطية الصحية، التي تنص على حالات تنافي، لأنه لا يمكن أن تكون هناك، جهة مؤسسة من جهة تغطي، تتكلف بالتغطية الصحية، وفي نفس الوقت تتكلف بتقديم العلاجات.

أخيرا، نقطة أخيرة، اللي بغيت نثير لها الانتباه، وهي المهمة، المعطى الجديد الآن، السيد الوزير، هو أن الانخراط في نظام التغطية الصحية وعبر التعاضدية، أصبح إجباريا، وهذه الإجبارية يترتب عنها أن الحكومة يجب أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية، ما نسميه - نحن- الإدخار الإجتماعي. إذا كانت الحكومة أحاطت كل أنواع الإدخار في صناديق الائتمان أو لدى مؤسسات التأمينات واحد العدد ديال الضمانات و الإجراءات الاحترازية، فيجب أن يحاط الإدخار الإجتماعي بمثل هذه الضمانات، لأنه هذا هو الأساس الأسلم و الأنسب و الأمثل لتقوية نظام التعاضد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم أن الوزارة تريد أن تقوم بإصلاح تدريجي لهذا القطاع. كما تعلمون أن هذا القطاع كان يسير منذ سنين بدون أية مراقبة، الآن نقول: منذ دخول التغطية الصحية في حيز التنفيذ، سنحاول، إن شاء الله، عبر إصلاح القانون الذي يضم هذا القطاع، بإدخال كل الضمانات ليكون هذا القطاع مسيرا بصفة معقلنة و لكي لا تكون هناك انزلاقات في المستقبل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول اليد العاملة المغربية المصدرة موسميا، للسادة المستشارين المحترمين: ادريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، محمد الشافعي، أحمد بومكوك، محمد اجبيل، أحمد الجغيري، علي أساكاتي، إبراهيم بن ديدي، الحسين الغزوي، عبد الحميد أبرشان. الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد لمهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، هذا السؤال كنا وضعناه في الوقت ديالو، إلا أنه لم يبرمج، ولكن يبقى دائما ساري المفعول.

السيد الوزير لقد اعتادت الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل و الكفاءات تسجيل عدد من المواطنين للعمل بشكل موسمي بالخارج، بناءا على الاتفاقية مع الجارة الإسبانية، وذلك ما شجع في الآونة الأخيرة استجابة المواطنين للإشاعات التي تقول أن موسم التسجيلات بهذه السنة قد انطلق بالوكالة المعنية، حيث سارع المواطنون إلى الازدحام أمام الوكالات، خصوصا وكالة القنيطرة، إلا أنه فوجئوا بعدم تفعيل طلباتهم، وقد أكدت الإشاعات على بعث تلك الطلبات عبر البريد، مما أدى إلى الازدحام على أبواب مراكز البريد لبعث طلباتهم برسائل مضمونة.

ولعلمكم، السيد الوزير، فإن معظم هؤلاء الناس من الفقراء والنساء، خصوصا الذين يرزحون تحت عبء البطالة، يعملون

موسميا في أسبانيا، إن هم من حالفهم الحظ، وذلك لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، إذ يتحملون تكلفة السفر من مناطق بعيدة و تكلفة الوثائق و الرسائل المضمونة.

و عليهن فإننا نسائلكم، السيد الوزير، لتنوير الرأي العام الوطني وإطلاعه على المعطيات الصحيحة. هل بالفعل شرعت الوكالة في تسجيل الراغبين بالعمل الموسمي بإسبانيا؟ وكيف تعالج الوزارة مع الوكالات طريقة تصدير اليد العالمة المغربية للخارج؟ ولماذا لا تقوم الوزارة بتنوير هؤلاء المواطنين عن طريق وسائل الإعلام؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التشغيل و التكوين المهني للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التشغيل و التكوين المهني:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

غير في البداية بغيت، إلى سمحتم لي، ندير واحد الملاحظة. أنا توصلت بالسؤال في يوم 6 دسمبر، راه كنجاوب عليه اليوم، وعندي هنا ورد عن الوزارة في يوم 6 ديسمبر، دبا تشوفوا الطابع باش نقول لكم بأن – فعلا– نحاول أن نجيب عن الأسئلة في آنها.

بغيت نقول للسيد المستشار المحترم اللي طرح هذا السؤال، فعلا، سؤال اللي تداولته الصحف والرأي العام بصفة عامة. بغيت نقول بصفة قطعية لم تنطلق أو لم ينطلق، إلى حد الآن، موسم ديال التسجيل فيمال يخص العمل الموسمي في إسبانيا لهذه السنة، إلى حد الآن. فرغم ما راج من شائعات، وقامت الوكالة، في هذا الصدد، بمراسلة السيد والي جهة الغرب شراردة بني حسن، وطلبت منه العمل على فتح تحقيق حول هذه الظاهرة لمعرفة ملابساتها، كما قامت الوكالة بمراسلة وكالة المغرب العربي للأنباء، لتوضيح مسطرة معالجة عروض العمل الصادرة عن المشغلين الأجانب، و كذا اتفاقية تبادل اليد العالمة بين حكومة المملكة المغربية والمملكة الإسبانية. وفي نفس الوقت تمت مراسلة كل الصحف الوطنية التي أوردت الخبر.

والجدير بالذكر، السيدات و السادة المستشارين المحترمين، أن الإتفاقية المذكورة تنص على البيانات التالية:

– ترسل عروض الشغل المقدمة من طرف المقاولات الإسبانية إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني المغربية عبر استشارية التشغيل والشؤون الاجتماعية بالسفارة الإسبانية بالرباط.

– توجه هذه العروض بعد ذلك إلى الإدارة العامة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لأجل إشهارها عبر شبكة وكالاتها المحلية ومعالجتها لفسح المجال أمام الباحثين عن الشغل، للتعرف عليها وعلى العروض الأخرى المقدمة من طرف المقاولات المغربية والأجنبية، فيتقدم الراغبون في الترشيح لهذه العروض للوكالة المحلية، قصد التسجيل وتقوم الوكالة مباشرة. هذا الشيء ما كيكونش يعني وسيط، مباشرة تقوم الوكالة بانتقاء أولي للمرشحين حسب المواصفات التي يحددها المشغل. هذا هو، يعني، اللي هو مهم.

– الانتقاء النهائي للمرشحين من طرف المشغل بحضور لجنة مكونة من ممثلي السفارة الإسبانية بالمغرب والوكالة التي ينحصر دورها في تتبع العملية فقط، أما المشغل هو الذي يختار وينتقي المرشحين.

– في نهاية الأمر، تقوم الوكالة بمواكبة المرشحين المنتقين في كل ما يتعلق بالإجراءات الإدارية المتعلقة بتشغيلهم، في الوقت الذي تتكلف مصالح السفارة الاسبانية بالرباط بإجراءات منح التأشير.

و في الختام، لابد من التأكيد على أن التدابير المعتمدة من طرف الوكالة لمعالجة هذه العروض، تخضع لدراسات وتقييم من أجل تعزيزها، وخاصة تلك الواردة في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ضمن مشروع ميدا2، الرامي إلى الدعم المؤسساتي لتنقل الأشخاص.

بغيت نقول للسادة المستشارين المحترمين أن المشغلين هوما اللي كيختاروا وهوما اللي كينتقيوا، ونعطيكم مثال: فيما يخص العمل الموسمي لجمع التوت في إسبانيا، المشغل الإسباني كيشترط بأن يمشي يأخذ العمال في جهة الغرب، و ليس في جهة أخرى، و كيشترط باش يكونوا عيالات، و إلى كانوا عيالات بأولادهم أفضل، لأنهم كيرجعوا. علاش؟ لأن التجربة أثبتت أن الناس اللي كيمشيوا كيشتغلوا، غير كيوصلوا إلى إسبانيا وكيهربوا. واحد العدد ديال المقاولات اشتكاو بأن كان فعلا داروا عقود مع مغاربة، و لكن مللي وصلوا إلى اسبانيا هربوا لهم وخلاوا لهم التوت ديالهم

ماخدموش، فلذلك حنا اليوم فيما يخص العمل الموسمي، يعني المشغل هو الذي يشترط، وأكثر من هذا، نقول لكم بالعربية الدارجة، مللي كتجي امرأة ولا ولد باش يشتغلوا، كيدوزوا له على يده، إلى كانت حرشة كيقولوا له: "دوز"، ما كانت حرشة كيقولوا له: "سير بحالك". يعني كاين واحد الشروط ديالهم، اللي هي الآن في غاية الدقة، ونحن نصاحب، لأننا علينا ضغوط، الإسبان يقولون إلى ما بغيتوش هذه الشروط، حنا نمشيو لدول أخرى، نمشيو لرومانيا وأمريكا الجنوبية. هذه هي الشروط التي يشتغل في إطارها العمال الموسميون و شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

استمعت إلى جوابكم، و كنشكركم جزيل الشكر على جوابكم اللي كان، في الحقيقة، واضح و كيبين كيفاش كتدوز الأمور، إلا أن السؤال ديالنا يرمي، من غير هذا الشيء هذا، إلى معرفة مبادرة الحكومة لتحسين آليات التواصل مع الرأي العام، فكان بإمكان الحكومةن ملي عرفت بأنه كاين هذه الإشاعات وهذا الشيء كانت تدير بالها عبر وسائل الإعلام حتى تتجنب هذه الإشاعات اللي، في الحقيقة كيمشيوا للمحسوبية وللرشوة ولواحد العدد ديال الأمور، اللي نحن في غنى عنها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر الآن إلى السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير التشغيل و التكوين المهني، حول امتناع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي عن تسليم ورقة التحمل الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، العربي القباج، محمد تيتنى العلوي، عبد العزيز العزابي، عبد الواحد المسعودي، عبد اللطيف أبدوح، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الوحدة والتعادلية، أتقدم بسؤال حول امتناع الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط عن تسليم ورقة التحمل الوطني الوطني.

السيد الوزير، إن قدر مرضى القلب هو معاناة الانتظار المجهول المخيف، وهو ما أصبح مؤكدا بعد امتناع إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS عن تسليم ورقة التحمل الطبي (PRISE EN CHARGE)، و كما تعلمون، معالي الوزير، فإن هذه الورقة ضرورية لإجراء العلاجات و الفحوصات والتدخلات الطبية المستعجلات والضرورية حسب كل حالة، و بدونها يبقى المرضى عرضة للموت أو تفاقم الحالة المرضية.

وإذا كان سبب هذا الامتناع يعود إلى خلاف بين الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي و الأطباء حول التعرفة المالية الخاصة بالتدخلات الطبية، فإن المرضى هم، وحدهم، من يؤدون ضريبة هذا الخلاف، في غياب تدخل الوزارة الوصية، علما أن المرضى، هم، منخرطون ويؤدون واجبات الانخراط في تعاضدياتهم و في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وفي نظام التغطية الصحية الإجبارية، ومن حقهم الحصول على العلاج والخدمات الطبية. أما هذا الامتناع فهو ضرب لهذا الحق، في وقت ما فتئ فيه جلالة الملك يذكرنا بالاعتناء بالعنصر البشري، محور كل تنمية اجتماعية وصيانة حقوق ومكتسبات.

بالإضافة إلى ذلك فإن المصلحة المكلفة بتسليم ورقة التحمل الطبي تطالب المرضى بتقديم ملفاتهم الطبية كاملة، ليفاجئوا برفض طلبهم والامتناع حتى عن إعادة ملفاتهم الطبية. وإذ نطلب منكم التدخل، السيد الوزير، و إعطاء تعليماتكم لمصالحكم المختصة من أجل التدخل لوضع حد لهذا العبث بصحة وأرواح المواطنين، من طرف إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط. وإننا نسائلكم، السيد الوزير، متى سيتسلم مرضى القلب ورقة التحمل الطبي؟ و ما هي الإجراءات التي تتخذها وزارتكم من أجل حل الخلاف بين الصندوق و الأطباء لتمكين هذه الفئة من المواطنين من حقها في العلاج؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التشغيل و التكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم. شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المهم.

فعلا، السيد الرئيس، السيدات و السادة المستشارين المحترمين، مع دخول التغطية الصحية حيز التنفيذ وقعت عدة مفاوضات مع بعض الأطباء الأخصائيين في هذا المجال، و أعيدت بعض الترتيبات.

كما قلت من قبل، كان القطاع التعاضدي يشتغل في واحد الإطار. الآن، مع دخول التغطية الصحية، الإطار تغير وهناك مفاوضات، وفعلا في هذه المرحلة الأولى هناك بعض الإكراهات وبعض الاختلالات، مع الأسف، فعلا، تنعكس سلبا على المنخرطين.

غير بغيت نقول في هذا المجال، اليوم، الصندوق الوطني عنده اتفاق مع خمس أطباء أخصائيين بالقلب في القطاع الخاص، وأبرم اتفاقا تعريفيا مع العصبة المغربية لمحاربة أمراض القلب و الشرايين وجميع جراحي القلب بكل من المستشفى العسكري محمد الخامس و مستشفى الشيخ زايد بالرباط، هذا ساري المفعول.

في هذا الصدد، بغيت غير نخبر السادة المستشارين المحترمين أن، من قبل، الحصة التي كان يؤديها المؤمن الذي يتعالم مع العصبة المغربية لمحاربة أمراض القلب والشرايين، كان يؤدي 40 ألف درهم تقريبا. الآن فيما يخص هذه العصبة، ما بقاش كيؤدي المؤمن ولا سنتيم واحد، وبسبب تقلص، كذلك، الرسوم الجمركية وارتفاع عدد أخصائي القلب، إضافة إلى انخفاض سعر التجهيزات التقنية و المدخلات والمعدات الطبية، راجع الصندوق أسعار الخدمات.

فإذا كان وضع قسطرة يكلف الصندوق 20 ألف درهم، فإن ثمن هذه القسطرة يناهز 6000 درهم إلى 7000 درهم في السوق المغربية اليوم، كما أن جل أطباء القلب قبلوا بتخفيض تسعيرة توسيع الشرايين la délatation des artères مع وضع القسطرة من 96 ألف درهم، أقول 96 ألف درهم يعني 9 مليون و600000 سنتيم إلى 38000 درهم. قبلوها. يعني شوفوا الفرق اللي كان يؤدي الصندوق 96000 إلى 38000، وهذا يبين أن الصندوق كان يعرض العديد من التدخلات الطبية في إطار أمراض القلب و الشرايين بثمن باهظ جدا، وكان يتحمل مبالغ مالية في فواتيرها، مما كان يتناقض مع مبدأ الصندوق، الذي يحاول تخصيص هذه الخدمات لعلاج أكبر عدد من المؤمنين.

وأريد أن أقول أن الاتفاقيات التي أبرمها الصندوق لفائدة المؤمنين، و الآن، المؤمنين لهم خدمات جيدة و بتعريفة تساير تطور مستوى العلاجات، خاصة تلك المتعلقة بأمراض القلب. وفي كل مراحل التفاوض مع مؤسسة علاج القلب والشرايين، واعتمادا على التعريفة الجديدة واصل الصندوق منح التحمل لفائدة المؤمنين، و. بعد دخول الاتفاق التعريفي الجديد حيز التنفيذ، امتنع بعض الأطباء عن قبول تطلب تحمل الصندوق، لعدم قبولهم لنتائج الاتفاق، في حين واصل العديد منهم العمل بالاتفاق.

وفي الختام، أريد أن أخبر السيدات و السادة المستشارين المحترمين، أن الصندوق، إلى حد الآن، يترك الحوار مفتوحا بالنسبة لباقي الأطباء، حيث عقد معهم مؤخرا لقاءا لإيجاد حلول ترضي و تنصف كل الأطراف، وتراعي الإكراهات المالية لنظام التأمين الإجباري على المرض، مع الإشارة إلى أن الصندوق وافق على الرفع من تعرفة التدخلات الطبية بنسبة 40 % مقارنة مع العصبة ديال أمراض القلب والشرايين، عندهم 40 % زايدة على العصبة، ولكن، رغم ذلك، لم نصل إلى اتفاق نهائي، ونتمنى أن نصله في أقرب وقت. عفوا السيد الرئيس إذا أخذت من الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ليس هناك تعقيب؟ إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، والذي ينوب في الإجابة عنه السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي و تكوين الأطر والبحث العلمي، حول مدى تنفيذ وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والماء لما التزمت به في ميزانيتها الفرعية لسنة 2006، للمستشارين المحترمين السادة: عمر مكدر، حسن أوتغلياست، كرم محمد سعيد، ادريس مرون، بوسلهام بيتة، عمر ادخيل، حسن قيشوحي، عبد القادر قوضاض، عبد العزيز الشرايبي و عبد الرحيم الشرقاوي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

إذن نطبق مقتضيات فيه النظام الداخلي، ونمر إلى السؤال الموالي.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول صيانة المدارس في العالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، العربي خربوش، محمد الزعيم، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، لحسن أكوجكال، جناح مولاي عبد العزيز، أحمد الطاهري، محمد تاضومانت، محمد تالموست، سيدي محمد تخضورت، محمد صالح أقميزة. فليتقدم أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد الطاهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لا أحد ينكر المجهودات المبذولة، خلال السنين الأخيرة، في قطاع التعليم، إلا أننا بدأنا نسجل بعض التراجع، وخصوصا وأن العديد من المؤسسات التعليمية في العالم القروي والشبه حضري تعيش حالة إهمال تام من حيث الصيانة، حيث توجد عدة حجرات بدون أبواب و لا نوافذ، وبعضها بدون سقف، و حتى إذا وجد السقف لا يقي من مياه المطر و لا من البرد مما يجعل استعمالها في فصل الشتاء و الأيام الممطرة شبه مستحيل، مما يؤثر سلبا على التحصيل الدراسي، ويتسبب ذلك في تخفيض نسبة النجاح، وقد سبق لوزارة التربية الوطنية أن وقعت على اتفاقية شراكة إطار بمعية وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية مع صندوق التجهيز الجماعي سنة 99، وهذه الاتفاقية ترمي إلى إنجاز برنامج ترميم وتأهيل البنيات التحتية التعليمية الموجودة بالوسط القروي و الشبه الحضري.

إذن نسائلكم، السيد الوزير، عن مصير هذه الاتفاقية، و ما الذي قمتم به من أجل تنفيذها؟ كما نسائلكم عن البرنامج العام لوزارة التربية الوطنية لصيانة المدارس والحجرات المتلاشية، و إخراجها من الوضع المزري الذي تعيشه؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي للإجابة عن السؤال.

السيد الحبيب المالكي، وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

فيما يخص الجانب المتعلق بالاتفاقية الثلاثية وزارة التعليم، وزارة المالية ثم وزارة الداخلية، هذه الاتفاقية أعطت بعض النتائج التي نعتبرها مشجعة، لكنها انتهت في مدتها الزمنية، ونحن الآن بصدد تقويم هذه التجربة في مجال العمل المشترك مع صندوق التجهيز الجماعي، و بدون شك سنستخلص كل الدروس، من أجل وضع خطة عمل، تهدف بالأساس إلى مواصلة المجهودات من أجل تأهيل مؤسساتنا التعليمية بالوسط القروي، و في انتظار ذلك، السيد الرئيس، خصصنا اعتمادات مالية مهمة في إطار ميزانية سنة 2007، خاصة بكل ماله علاقة بالتأهيل والترميم، 500 مليون درهم و كذلك اعتمادات مهمة خاصة بالصيانة و الاعتمادات تتجاوز 100 مليون درهم، وبدون شك أن هذا التوجه في إطار ما تقوم به الوزارة من خلال الميزانية المقبلة، ميزانية 2007 سيساعد على جعل الفضاءات التربوية بوسطنا القروي في مستوى لائق.

واسمحوا لي أن أضيف بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد تساعد، كذلك، في إطار تحضير عدة مبادرات لها طابع محلي، في صيانة المدرسة و المؤسسة التعليمية بوسطنا القروي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد الطاهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كنشكركم على الجواب ديالكم، حنا ما كنكروش المجهودات ديالكم، ديال الوزارة، ولكن كاينة إشكالية، معالي الوزير، هو هاذيك الفائدة اللي تزادت على الجماعات المحلية، تتحملها الجماعات المحلية، و حنا بغينا معالي الوزير باش تجددو هذه الاتفاقية مع الصندوق الجماعي، باش يكون الاستمرارية ديال هادوك الإيصالات ديال الجماعات المحلية. وكنشكركم معالي الوزير و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول ضرورة نهج خطة محكمة لوقف نزيف انقطاع الأطفال عن الدراسة في سن مبكرة، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، محمد كريمين، مجيد الأمين، اسماعيل قيوح، بنعيسى بن زروال، وعبد اللطيف أبدوح. فليتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السدي الرئيس.

أختي، إخواني المستشارين

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس، نسجل، بكل مسؤولية، اهتمام الحكومة بالشؤون الاجتماعية بصفة عامة، وكذلك لا يمكن لأحد أن ينكر المجهودات التي تبذل من طرف الحكومة للانخراط في برنامج للتوعية والتكوين والتربية والتعليم للجميع، في حين أن الإحصاءات تثبت، كذلك، ورغم كل ما يبذل، أن هناك حوالي 200 ألف من أطفال الشوارع و المتخلى عنهم الذين يضطرون للانقطاع عن الدراسة في سن مبكر، ويتعرضون للإهمال أو الحرمان وكذلك للتشرد، مما يوسع ويؤثر كذلك في ارتفاع نسب الأمية في البلاد كذلك، كأننا نهيئ جيل جديد من الأميين، فلذلك نتساءل، ونريد، من السيد الوزير المحترم، أن نعرف ما هي نسبة الأطفال الذين انقطعوا عن متابعة دراستهم في سن مبكر، خلال هذه السنة مثلا 2006؟ و كذلك عن ما هي الإجراءات والتدابير التي تعمل أو سوف تعمل الوزارة لوقف هذا النزيف، وبالتالي القضاء على هذه المعضلة التربوية و التعليمية و الاجتماعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار . الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

ظاهرة الانقطاع عن الدراسة ظاهرة متعددة الجوانب، فيها - بطبيعة الحال- ماله علاقة مباشرة بالمدرسة، وكذلك العوامل الأخرى، أنا اعتبرها شخصيا العوامل الخارجية، مهمة، حيث تتحكم بشكل كبير في مسار التلميذ، و أقصد بالعوامل الخارجية: دور الأسرة، دور المجتمع المدني، دور المنتخبين، بحيث أن ظاهرة الانقطاع عن الدراسة ليست بظاهرة تربوية محضة. أنا أعتبرها ظاهرة اجتماعية، نظرا لما ذكرت به، بكيفية مختصرة. هذا لا يعني بأن الوزارة لا تتحمل جزءا من المسؤولية، فعلى هذا الأساس وضعنا خطة عمل في السنوات القليلة الأخيرة، و اسمحوا لي أن نذكر بأهم جوانبها:

- أنشأنا لجن محلية، تتكون من رجال السلطة، من المنتخبين، من المسؤولين عن الوزارة إقليميا وكذلك جهويا، وجمعيات أولياء التلاميذ، حتى يتم ضبط كل الحالات مع إشراك زملاء الأطفال الذين يغادرون المدرسة من خلال التحاور معهم. و قمنا بعدة تجارب في بعض النيابات، في بعض الأكاديميات، كانت جد جد إيجابية.

- الإجراء الثاني، السيد الرئيس، هو أننا أعطينا توجيهات لكل المسؤولين الإداريين لتفادي التسرع في اتخاذ أي قرار يقضي بعزل التلاميذ أو التلميذات الذين يعيشون بعض الصعوبات داخل المدرسة، و تم إرجاع أزيد من 60 ألف تلميذ و تلميذة في السنتين الأخيرتين، و هذا كذلك جانب مهم، حيث أنه من الخطورة بمكان أن نحكم على مستقبل التلميذ من خلال فقط أنه كرر القسم أو أن سلوكه قد يكون غير لائق، فنطلب من جميع اللجن أن تهتم بالعوامل النفسية وبالعوامل الخارجية، حتى نواكب ونساعد التلميذ على مواصلة دراسته.

– و الإجراء الثالث، السيد الرئيس، تعزيز بنيات الاستقبال من خلال بناء و ترميم الداخليات و كذلك توسيع و بناء إعداديات و ثانويات تأهيلية بالوسط القروي.

– و الإجراء الأخير، يتعلق بتوسيع شبكة النقل المدرسي، خاصة بالوسط القروي شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على كل ما تفضل بتقديمه كجواب عن هذا السؤال الذي نعتبره بالأهمية بمكان لارتباطه ارتباطا قويا و أساسيا فيما يتعلق بالمسار التربوي والتعليمي في البلاد. كذلك لابد أن أؤكد و أشير، السيد الوزير، على أنه الانقطاع عن الدراسة في سن مبكر إما يكون بشكل أولي على المستوى الابتدائي أو الآخر الذي أصبح الآن يعرف ارتفاعا في العدد، هو المتعلق بالتعليم الإعدادي وخصوصا في العالم القروي، نظرا للغياب، اللي حقيقة، أو الضعف على مستوى محلات استقبال التلاميذ لتسير دراستهم، ولكن لابد أن ننوه بالمناسبة بما يقوم به المجتمع المدني في هذا الجانب باعتبار الاهتمام الذي أصبح متسارعا وينمو بشكل كبير على جميع المستويات.

إذن نتمنى، السيد الوزير، أن هذا الملف نعطيه الاهتمام اللازم، نظرا لما له من انعكاسات على مستقبل الطفولة و كذلك البلاد شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي، حول اتفاق بمثابة قانون إطار خاص بتنظيم التعليم العالي الخصوصي، للمستشارين السادة: محمد الخضوري، محمد الهبطي، مولاي الحسن الطالب، محمد عبد الواهب بلفقيه، دحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد عاطفي، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحمن أشن. فليتقدم أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي، و هو يخص قطاع التعليم العالي الخصوصي.

السيد الرئيس،

كما هو معلوم، ليست هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها هذا السؤال عليكم، السيد الوزير، و لعل مرد ذلك إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، سواء بالنسبة للطلبة المعنيين بهذا التعليم، خاصة في الجانب المتعلق بالاعتراف القانوني بالقيمة العلمية للشواهد التي يحصلون عليها في إطار هذا التعليم، أوحتى كذلك، بالنسبة يأتي أهميته أيضا، بالنسبة لآباء هؤلاء الطلبة و أوليائهم الذين يشتغلون ويقلقون كثيرا عن جدوى المصاريف الباهظة المقلقة التي يصرفونها على أبناءهم المتابعين لدراستهم في إطار هذا القطاع الخصوصي.

و لقد سجلنا أخيرا، السيد الوزير، بإيجابية كبيرة، جوابكم عن سؤال شفوي في نفس هذا الموضوع حيث حمل إلى الطلبة وإلى آبائهم اطمئنانا خاصا باعتبار الجهود التي تبذلها وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعانونها على مستوى هذا القطاع، حيث أشرتم في جوابكم في الأسابيع الأخيرة إلى أن هنالك لجنة منكبة على دراسة مشاكل هذا القطاع، كما علمنا بأن مفاوضات كذلك و استشارات بين الوزارة وبين شركاء هذا القطاع، خاصة منهم ممثلي التعليم الخصوصي العالي، هنالك مناقشات واستشارات فيما بينكم وبين هؤلاء لاستصدار أو للتوقيع على اتفاق بمثابة قانون إطار يخص هذا التعليم.

انطلاقا من هذا، السيد الوزير، نسائلكم عن تطورات هذا الملف وعن، كذلك، النتائج التي وصلت إليها الوزارة مع هؤلاء الذين يمثلون هذا القطاع؟ وما هي الجدولة الزمنية لإخراج هذه

الاستشارات أو الحلول المناسبة لهذا القطاع إلى الوجود؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. أنا مع السيد المستشار، عندما يؤكد على أهمية التعليم العالي الخاص، وأذكر مرة أخرى بأن هناك لجنة وزارية، يترأسها السيد الوزير الأول، في هذا الموضوع، بصفة عامة التعليم الخاص، وتوصلنا تقريبا إلى مشروع اتفاق إطار بين الوزارات المعنية و كذلك الجمعيات التي تمثل التعليم الخاص لا على مستوى التعليم العام و لا على مستوى التعليم العادي.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن اذكر ببعض التدابير التحفيزية المتضمنة داخل هذا الاتفاق الإطار، من بينها على سبيل المثال: الاستفادة من المساعدات التمويلية المقدمة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الاستفادة من العقارات التابعة للدولة أو الجماعات المحلية و ذلك باقتنائها بأثمنة تفضيلية و كذلك بعض التدابير التحفيزية الخاصة التي تتعلق بكل قطاع على حدى، مثل التكوين المهني على سبيل المثال، و ذلك في إطار تشاركي بين ممثلي القطاع المعني و السلطة الحكومية المعنية بهذا القطاع. و أضيف، مرة أخرى، بأن هناك مشروع مرسوم قيد الدرس، حاليا، ينظم إشكالية معادلة الشهادات و سيصدر قريبا لإنهاء هذه الإشكالية انطلاقا من المواصفات التربوية الضرورية، لنشجع التعليم العالي الخاص و كذلك لنحافظ في نفس الوقت على مصداقية الشواهد. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد عبد الرحمان أوشن في إطار تعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير،

بالفعل أسجل، كذلك، جوابكم السيد الوزير بخصوص السير الذي قطعته هذه اللجنة المكلفة بإعداد اتفاقية إطار لهذا النوع من التعليم.

نسجل كذلك التحفيزات التي وردت في جوابكم بالنسبة لهذا التعليم، خاصة استفادته من التمويل العمومي وكذلك استفادته من العقارات التابعة للدولة، هذه الاستفادات كلها نسجلها، ويسجلها المهتمون بهذا التعليم، وبخصوص، كذلك، معادلة الشهادات وهي النقطة المحور التي يعاني منها هؤلاء الطلبة وآباؤهم على السواء، لذا فمرة أخرى، السيد الوزير، نحتكم إلى التعجيل لإيجاد هذه الحلول، لأنه في التعجيل وضع حد لمعاناتهم أيضا، ولذا نتمنى لكم التوفيق في نجاح هذا المشروع و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي حول وضعية قطاع التربية و التعليم للمستشارين المحترمين السادة: ادريس مرون، حسن القيشوحي، عمر ادخيل، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، المهدي زركو، عبد الحميد كوسكوس، محمد عدال، لحسن عباد، أولعيد الرداد، عبد الله أبو زيد، عبد العزيز الشرايبي، محمد مهذب، أحمد السنتيتي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين المحترمين،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

استهدف ميثاق التربية و التكوين عدة مجالات، أهمها نشر التعليم و ربطه بمحيطه الاقتصادي و إعادة النظر في برامج التكوين و المناهج التربوية بغية تحقيق تنظيم بيداغوجي متميز، و كذا الرفع من جودة التربية و التكوين و ترشيد و علقنة التسيير و التدبير و إبرام

اتفاقيات الشراكة و التمويل، غير أنه مع اقتراب العشرية الأولى لهذا الميثاق، يلاحظ بشكل جلي على أن جل الإشكاليات التي جاء الميثاق لمعالجتها، لازالت قائمة إلى يومنا هذا، ونخص بالذكر، أساسا:

- استمرار المستوى المتدني للتعليم بجميع شعبه ومراحله.
- ارتفاع نسبة الهذر و الانقطاع المدرسي.
- قلة الحجرات الدراسية، خاصة في الوسط القروي مع ما يوازيه من اكتظاظ.
- ظاهرة غياب الأساتذة في العديد من المواد.
- عدم انطلاق المرسم الدراسي في العديد من المؤسسات في مواعيدها العادية.
- الاضرابات المتتالية لرجال التعليم.
- التدبير الغير المعقلن في معالجة طلبات انتقال رجال التعليم.
- المشاكل المختلفة في اختيار المقررات المدرسية، وطرحها في المكتبات في الوقت المناسب.

أما على مستوى التعليم العالي، فيلاحظ نوع من عدم الرضى داخل المؤسسات الجامعية بخصوص الإصلاح الجامعي، بدءا من الطالب و مرورا من الأساتذة الجامعين و وصولا إلى رؤساء و عمداء الجامعات.

و تبعا لما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل لكم أن توضحوا و تعللوا لمجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، أسباب استمرار هذه الوضعية الغير مرضية لقطاعنا التعليمي؟ و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد الحبيب المالكي، وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا للسيد الرئيس،

حكم جد متسرع من طرف السيد المستشار و السادة المستشارين، لأنني أقدرهم، بطبيعة الحال، و أحترم رأيهم، لكنه حكم جد متسرع لأن التوضيحات التي طلب مني السيد المستشار تقديمها، كانت موضع لقاءات مطولة مع توزيعها وثائق تتضمن كل المعلومات و كل الأرقام من خلال اجتماع اللجنة القطاعية، وذلك بمناسبة الدخول المدرسي و الدخول الجامعي و كذلك بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية 2007، و ربما تعذر على السيد المستشار الحضور أو المشاركة في أشغال اللجنة القطاعية، لكن رغم ذلك أقول للسيد و السادة المستشارين بأن قطار الأحلام يستمر، رغم الإكراهات التي أشار إليها ورغم الصعوبات التي نعيشها جميعا.

وسأعطي بعجالة بعض الأمثلة:

فيما يخص تدبير الموارد البشرية، أذكر السيد المستشار بأن جل، لا أقول كل، حتى لا أكون غير واقعي، جل الإشكاليات الكبرى و القضايا الكبرى و الملفات العالقة وجدنا لها حلا، و ذلك بتنسيق منتظم و مسؤول مع شركائنا الاجتماعيين، و الحركة الانتقالية على المستوى الوطني تعززت هذه السنة، لأول مرة، بحركة جهوية، و ذلك في سياق نهج اللامركزية و اللاتمركز و كانت النتائج مشجعة، كيف يمكن، السيد الرئيس، أن يلبى سنويا ستون ألف طلب انتقال حتى نتحدث عن تدبير غير معقلن، إلا إذا أردنا أن نخلق فوضى في تدبير الموارد البشرية؟ !

ثانيا إصلاح المناهج و البرامج، اكتمل الإصلاح في هذا المجال و نحن نعيش إصلاح سلك الباكلوريا في سنته الأولى و السنة المقبلة في سنته الثانية.

وفيما يخص الجامعة أنا لدي لقاء و اتصال يومي مع الطلبة ومع الأساتذة. لا أعتقد أنهم يتقاسمون رأي السيد المستشار، لسبب بسيط هو أن نتائج الإجازة في صيغتها الجديدة جد مشجعة، حيث ارتفعت نسبة النجاح بست نقط مقارنة مع الإجازة بصيغتها القديمة، و لأول مرة، الجامعة المغربية تنفتح بكيفية عميقة، لا بكيفية موسمية أو ظرفية على محيطها الاقتصادي، وذلك بوضع برنامج مشترك مع الفعاليات الاقتصادية و المؤسسات الجامعية من أجل تكوين 10000 مهندس في أفق 2009، 2010. وشكرا لكم، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم على الجواب. نود التعقيب. السيد الوزير، قلتم تسرعنا في البداية، فقط، السيد الوزير، نحن لا ننتقد بقدر ما نثير الانتباه، هناك، السيد الوزير، خصاص، نحن لا ننكر المجهودات التي بذلت و تبذل حاليا، و لكن نتمنى المزيد. السيد الوزير، إذا كان الجامعي فهو لا يعيش مشاكل، هناك القطاعات الأخرى السيد الوزير، تعيش مشاكل، على سبيل المثال الاكتظاظ في الأقسام، و خاصة في العالم القروي و في عدة أماكن أخرى، كذلك، السيد الوزير، غياب بعض أطر التعليم، و لدينا حجج و أدلة تثبت ما نقول.

كذلك، السيد الوزير، إدماج الأقسام و الأقسام المشتركة. كذلك، السيد الوزير، عدم انطلاقة بعض المؤسسات التعليمية في موعدها المحدد.

هذه كلها، السيد الوزير، مشاكل يجب التغلب عليها. ونحن لا ننكر، السيد الوزير، في الاجتماع الذي خصصتموه لنا- بصفتنا نوابا و مستشارين لإقليم شفشاون- في السنة الماضية كانت أعطت أكلها السيد الوزير، و نتمنى المزيد، و نحن نعترف بمجهوداتكم، السيد الوزير، و جديتكم، السيد الوزير، و مصداقيتكم، و نتمنى المزيد، السيد الوزير، حتى نصطف و نتهيأ و نلتحق بسائر الدول المتقدمة في مجال التعليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي حول تدريس مستويات متعددة بقسم واحد، في نفس الحصة للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، أمين الدرقاوي. فليتقدم أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

وضعنا هذا السؤال، السيد الرئيس، عندما أردنا أن نبحث عن تقييم، عندما أردنا أن نتتبع الخريجين، سواء من المدارس الابتدائية أو الثانوية، و كانت نتائج الاستقراءات الأولى تبين أن المستويات التي تنحدر من الوسط القروي، خاصة في الفرعيات و مجموعات المدارس التي يكثر فيها تعدد المستويات في قسم واحد، تكون نتائجها ضئيلة.

وضعنا هذا السؤال و نقول: "أي تعليم نريد لأبنائنا في العالم القروي؟" العالم القروي الذي يضم حوالي نصف ساكنة المغرب، أبناؤه مستقبلهم في التعليم هو أقل حظوظا من أبناء العالم الحضري، حيث أننا في قسم واحد، السيد الوزير، نجد في بعض الفرعيات ثلاثة مستويات ! عن ماذا نبحث؟ عن تعليم أو محاربة الأمية بالنسبة لأبنائنا و فلذات أكبادنا في العالم القروي، وضعنا هذا السؤال لما ننتظره وينتظر منا من جودة، نحن شاركنا في ميثاق التربية و التكوين، ونريد أن نتحدى بأبنائنا المستقبل، لكن عندما نجد في قسم واحد ثلاثة مستويات نقف عاجزين ! فنريد أن نسائل السيد الوزير عن مدى انشغال مصالح الوزارة بهذه الظاهرة، و هل من دراسة حقيقية لاحتوائها؟ و ما هي التدابير التي ستتخذها الوزارة للقضاء على هذه الظاهرة نهائيا؟ و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، الأقسام المشتركة ظاهرة موجودة في بعض الأماكن، خاصة بالوسط القروي و أحيانا ضواحي بعض المدن الكبرى، خاصة ما يمكن أن نسميه بالمدن الجديدة، لكن هذه الظاهرة ليست اختيارا سهلا، أو لا تجسد أن هناك إرادة من أجل العمل بالأقسام المشتركة.

أعطيتكم، السيد الرئيس، بعض الأمثلة و بعض الأسباب لتوضيح طبيعة الإكراهات بالنسبة للوسط القروي:

نعلم جميعا بأن الطبيعة الجغرافية لوسطنا القروي تتميز بتشتت السكان و كذلك تشتت عدد من الدواوير، و من الصعب جدا أن نعمل على إيجاد بنيات للاستقبال في ظل ظروف تتميز بهذا التشتت السكاني، وهذا يؤكد مرة أخرى بأن هذه المشكلة تتجاوز قطاع التعليم، و علينا جميعا كمنتخبين، كسلطات كمسؤولين حكوميين أن نفكر فيما يجب أن تكون عليه البنية السكانية داخل وسطنا القروي.

و السبب الثاني أو الجانب الثاني، السيد الرئيس، هو أننا ندبر الموارد البشرية و المالية بكيفية، نعتبرها قريبة من المنطق، حيث يصعب تعيين مدرس لقسم واحد يتضمن أقل من 10 تلاميذ.

و السبب الثالث، الذي نعتبره إرادي و يتم عن اختيار إرادي، هو أننا نريد أن نقرب المدرسة من المتعلم بالوسط القروي كيفما كانت الإكراهات.

بالإضافة إلى كل ذلك، عدة دراسات تؤكد بأن الأقسام المشتركة، لكن في حدود، ليست في عمومها سلبية، أنا شخصيا قرأت البيت الثاني و الثالث في إطار قسم مشترك، و لم تكن هناك مضاعفات سلبية، لا على مستوى التكوين و لا على مستوى شيء آخر.

هذا ليس من التبرير. أبدا، بقدر ما أن الظاهرة لها ما يبررها موضوعيا، بقدر ما يجب أن نفكر جميعا بالنسبة للوسط القروي على إيجاد خطة متكاملة و مندمجة و شكرا لكم .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكره على الجواب، لكن أريد أن يفكر معي هو ما الغاية من التعليم؟ هل إذا كانت غايتنا هو أن نطبق أوفاق الميثاق و أن نتحدث، كما قلت، لأبنائنا، عن المستقبل الذي ينتظرنا، و مصاعبه كثيرة، فلابد من أن نفكر جيدا، الحقيقة أنه الإكراهات صعبة، لكن عندما نفكر في تقريب القسم من التلميذ، نفكر، كذلك، بأن يكون واحد الشعاع، دائرة و أن ينتقل أبناء هذا الدوار إلى الدوار الآخر. إذا كانت نصف قسم هناك و نصف قسم هنا، نأتي بمن كان في ذلك الدوار إلى هذا الدوار، ونحمل الآخرين لنحافظ على تجانس القسم. الذي يقرأ في قسم واحد يقرأ نصف الحصة، و إذا كانت ثلاثة مستويات، ثلث الحصة ، لا أستطيع أن أضع مقياس للساعات التي يجب أن يقرأها التلميذ في السنة، فإذا كان لكل تلميذ من مستوى معين مثلا 100 ساعة، فالذي يقرأ في قسم بثلاثة مستويات لا يقرأ إلا ثلاثين ساعة في المستوى الفرق شاسع و واضح.

أريد، السيد الوزير، في المستقبل أن نفكر جميعا- كجماعات و مجتمع مدني- و ما أكثر المحسنين، إذا كانت الغاية ديالنا هو جلب متعلم نضحي براتب، فلا بأس إذا درنا 15 واحد إذا كانت الغاية ديالنا هي تعليم صحيح و مستقيم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. نمر إلى السؤال السادس، الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر والبحث العلمي حول النظام الاجتماعي و الصحي المسمى بالحقل الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طلحة، الحبيب لعلج، خيري بلخير. ليتقدم أحد المستشارين لبسط السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لقد سبق أن أعلنت في إحدى الجلسات أمام البرلمان أن الوزارة بادرت إلى إحداث إطار يسمى الحقل الاجتماعي في إطار الإصلاحات التربوية، هذا الإطار الاجتماعي و السياسي و هو الذي سيعمل على مساعدة التلاميذ الذين يعانون من الصدمات النفسية في المؤسسات التعليمية، الذي أصبح من الضروري وجوده نظرا للمشاكل المتعددة التي أصبح تلامذتنا يعيشونها، و ذلك لتمكينهم من النمو المتوازن عقليا و نفسيا بموجب المادة 65 من المرسوم رقم

2.02.854 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2003، بشأن النظام الأساسي الخاص لموظفي وزارة التربية الوطنية.

السيد الوزير، في هذا الإطار، صرحتم أن مهمة تفعيل هذا الإطار الاجتماعي و كلت للمجالس التربوية و مجالس التدبير في إطار تفعيل القرار السابق الذكر، في إطار تكوين الأطر التربوية و الإدارية و الاجتماعية و التي صنفتموها إلى ثلاث فئات من الأطر: الملحق الاجتماعي من الدرجة (1) و(2) و(3)، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل هذا الإحداث، فإذا كان أحدث هذا الإطار، ما هو التقييم لنتائج عمله، و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. أنا عندي ملاحظة، السيد المستشار، تأخرنا نسبيا في تفعيل الإطار الاجتماعي و الصحي المسمى بالملحق الاجتماعي، و ذلك نظرا لحدة هذا الإطار، و كذلك لضرورة التفكير بكيفية معمقة مع القطاعات الحكومية الأخرى و خاصة وزارة الصحة، بالإضافة إلى ضرورة وضع تكوينات مناسبة، حتى نجعل من هذا المستجد، في إطار النظام الأساسي الجديد منطلقا و وسيلة لحل عدة قضايا لها طابع صحي نفسي بالنسبة لتلامذتنا.

وأقول، للسيد المستشار، بأننا على وشك إنهاء الملف، حتى ننطلق في غضون السنة المقبلة، إن شاء الله، من أجل جعل هذا الإطار الجديد يتواجد داخل مؤسساتنا التعليمية.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، ان أضيف بأن هناك عدة مبادرات ايجابية داخل عدد لا بأس به من المؤسسات التعليمية والهادفة إلى إحداث مراكز الاستماع والدعم النفسي، من طرف عدة جمعيات، وذلك بتنسيق مع المسؤولين على مستوى المؤسسات التعليمية، على مستوى النيابات و كذلك على مستوى الأكاديميات. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ليس هناك من تعقيب. إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة، الذي ينوب فيه السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، حول مدى تنفيذ وزارة إعداد التراب الوطني لما التزمت به في ميزانياتها الفرعية لسنة 2006 للمستشارين المحترمين السادة: عمر مكدر، حسن أوتغلياست، كرم محمد سعيد، ادريس مرون، بوسلهام بيتة، عمر ادخيل، حسن القيشوحي، عبد القادر قوضاض، عبد العزيز الشرايبي و عبد الرحيم الشرقاوي. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سبق لوزارتكم أن أخذت على عاتقها بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لسنة 2006 الالتزام بانطلاق البرنامج الوطني للتطهير و تصفية المياه المستعملة، من أجل تدارك التأخير المسجل في قطاع تطهير السائل و تحسين جودة المياه و ترشيدها، وهو البرنامج الذي يهدف إلى صيانة و تمديد الشبكات مع تكثيف الربط لقنوات صرف مياه الأمطار، تصفية المياه المستعملة وإنجاز قنوات الصرف نحو البحر حسب الحالات، تحديث التجهيزات و اقتناء معدات الاستغلال وستستفيد منه 260 مدينة و مركز حضري يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة، أي ثلث سكان المغرب حسب تصوركم معالي الوزير.

سؤالنا هو كالتالي: بعد مرور سنة على مناقشتنا لميزانية وزارتكم، ما مدى تنفيذكم لما التزمتم به؟ أو بصيغة أخرى، إلى أي حد تم تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير و تصفية المياه المستعملة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. اسمحوا لي أن أذكر بالبرنامج الوطني لتطهير و تصفية المياه المستعملة، و الذي أعدته و تسهر على إنجازه وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و كذلك وزارة الداخلية في أفق سنة 2015. الهدف هو رفع نسبة التطهير السائل بالمدن المغربية إلى 80 % و كذلك تخفيض التلوث بالمياه العادمة بنسبة 60 % ، وتقدر تكلفة البرنامج بحوالي 43 مليار، هذا للتأكيد على أهمية هذا البرنامج و كذلك دوره فيما يخص كل ماله علاقة بظروف حياة المواطن المغربي.

فيما يخص الجانب الذي أشار إليه السيد المستشار، اسمحوا لي، كذلك، أن أؤكد بأن الأشغال الأولية قد انطلقت و تهدف إلى تقليص نسبة التلوث بحوض سبو في الشطر الأول ب 60 %، وكذلك تم التوقيع في مجال التنفيذ و التطبيق على اتفاقيتين لتمويل المشاريع الخاصة بالسؤال الذي طرحه السيد المستشار، و هذه الاتفاقية تتعلق بإنجاز التطهير السائل بالنسبة ل14 مدينة و مركز حضري، و الوزارة، كذلك، ستواصل هذا العمل، ستستمر الأشغال في المدن المعنية حسب المدة الضرورية للإنجاز في غضون سنة 2007، و شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

معالي الوزير المحترم، نحن نشكركم على الأجوبة ديالكم، اللي أعطيتونا، ولكن - مع كل أسف- السؤال ديالنا اللي طرحناهن ماخدناش منه و لو جواب واحد. هنا نقول لكم يعني 260 مدينة اللي استفادت، هاد 260 مدينة خصنا نعرفوها حرفيا شكون هوما بعدا و الأرقام ديالها !

معالي الوزير المحترم، هذا الماء الصالح للشرب أين يمشي في هذه الحالة، تيمشي للمعامل تيمشي للوزينات. هذا الماء الصالح للشرب يعني تيضيع، فاش تيضيع؟ يعني ماكاينش التطهير. علاش هذا الماء اللي هذه سنة باش طلبنا منكم باش يعود يطهر وتوجدوه لهذه المعامل، باش الماء الصالح للشرب يستافدوا منه الناس يشربوه، ماشي يمشي للمعامل، المعامل عندها الماء اللي يمشي لها.

أنا بالنسبة لي معالي الوزير، كيفما كان الحال، إذا غاديين في هذه الحالة و بقي الماء الصالح للشرب غادي تقريبا المعامل و غادي حتى الفلاحة راه غدي يوقع يعني واحد التأخير والماء الصالح للشرب راه معروف اليوم أشكون اللي تيشربوا، المساكين في البادية محتاجين به.

نتمناو من الله، السيد الوزير المعني بالأمر يكون تيسمعني ويديها في هاذ 260 و يعطينا، يعني الأسماء ديالهم، ويديها في هذا التطهير، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الحبيب المالكي وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي:

شكرا لكم السيد الرئيس، التزام الوزارة يهم السنة الحالية، بحيث أن الاتفاقية تم توقيعها خلال سنة 2006، و كما أشار إلى ذلك السيد المستشار، الأهداف مهمة جدا، لأن لها ارتباط بكرامة المواطن و بظروف عيش المواطن. كل ماله علاقة بتطهير السائل و تحسين جودة المياه، خاصة أن الاتفاقية تهم ثلث عدد السكان في المغرب 10 ملايين. بدون شك أنا أتفهم إصرار السيد المستشار على التعجيل بتطبيق الاتفاقية، وهذا شيء طبيعي نظرا لأهمية الالتزام، و لكن أؤكد، مرة أخرى، للسيد المستشار بأن الوزارة بتنسيق مع وزارة الداخلية مستمرة في إنجاز هذا المشروع الذي يتطلب شيئا ما من الوقت، سنة 2006 سنة الانطلاق، ولكن 2007 ستكون سنة الإنجاز، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. باسمكم أشكر السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على مساهمته معنا، و ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة وعددها ثلاثة أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الصحة، حول الأمراض التي لاتشملها التغطية الصحية، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس

مرون، عمر ادخيل، محمد فاضيلي، الحسن القيشوحي، بوسلهام بيتة، عبد الرحيم الشرقاوي، أحمد السنيتي، عبد الحميد البوجادي، الهاشمي السموني، ادريس حسني، عبد العزيز الشرايبي، عبد الحميد السعداوي. فليتقدم أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز الشرايبي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، طرحنا هذا السؤال نظرا لانتشار الأمراض المزمنة في السنين الأخيرة في بلادنا، و طبقا للالتزامات التي سطرتها الحكومة لتجسيد هدف " الصحة للجميع" شرع في العمل على تعميم التغطية الصحية الأساسية، باعتماد نظام للتأمين الإجباري على المرض للعاملين بالقطاعين العام و الخاص، و هو ما ثمنه جميع المغاربة، إلا أن ما أثار استغرابنا أن هذه التغطية لا تشمل بعض الأمراض المزمنة، و هو ما يؤثر على المواطنين ذوي الدخل المحدود.

وتبعا لتصريح السيد الوزير الأول، أمام مجلس المستشارين، حول السياسة الاجتماعية للمغرب، و الذي أقر فيه بالتوصل إلى حلول أولية للعلاجات و الأدوية، تضمن التكفل بكافة الأمراض الخطيرة و المزمنة و التي حددت في 41 مرض و تتطلب تكاليف تتجاوز، في غالب الأحيان، إمكانيات المواطنين. و اعتبارا للتطورات التي يشهدها القطاع الصحي و ضرورة استجابة أكثر لحاجيات المستفيدين و تنويرا لمجلسنا الموقر، و من خلاله الرأي العام الوطني، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الأمراض التي لا تشملها التغطية الصحية؟ و ما هي المعايير التي اعتمد عليها لتصنيفها؟، هل تعتزم الحكومة إدراج هذه الأمراض ضمن دائرة التغطية الصحية على المدى القريب؟، و شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد وزير الصحة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد الشيخ بيد الله، وزير الصحة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أريد، في البداية، أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين لطرحهم هذا السؤال، نظرا، أولا، لراهنيته و نظرا، طبعا، لأهمية وضخامة المشروع الذي نحن بصدده، و الذي نحن يمكن بكل موضوعية أن يعتبر من أهم الأوراش التي فتحتها بلادنا في هذه الألفية.

المادة 7 من القانون تتحدث بإسهاب عن جميع الأمراض التي تمسها التغطية الصحية، و كانت مادة سخية جدا و لم تترك – تقريبا- هامش للتحرك للمشرع، بينما، في نفس القانون، هناك المادة الثامنة التي تنص بصراحة على ما لم تمسه التغطية الصحية و هي جراحة التجميل، العلاج بالحامات، الوخز بالإبر، la mésothérapie، العلاج بمياه البحر، الطب التجانسي، الخدمات المقدمة في إطار ما يسمى بالطب الهادئ، هذا ما تم استثناءه بوضوح. كما أن، كذلك، القانون اهتم بوضوح بالأمراض المزمنة و المكلفة بالنسبة للقطاع العام والخاص، وهي 41 مرض مزمن، وفي الواقع هي مجموعة أمراض مزمنة و مكلفة، وتصل في الواقع إلى أكثر من 160 مرضا مزمنا و مكلفا، منها مثلا الالتهاب الفيروسي للكبد، منها العوز الكلوي، جميع السرطانات، زرع الأعضاء.. و كان واضحا، طبعا، في هذه الأمراض، و مع ذلك فهذا ورش كبير، ورش مكلف، ورش معقد، يجب أن نتعامل معه بحذر، و هو ما يمكن أن يحين، أن يواكب، أن يموت، أن يغير، و بالتالي كلما دعت الضرورة إلى تحيين هذه النصوص المهمة، يمكن للمشرع ذلك في أي وقت وحين، حينما، طبعا، يتطلب الأمر ذلك و حين تتطلب مصلحة المواطن ذلك، و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز الشرايبي:

شكرا السيد الوزير. اللي بغينا نشيرو له في هذا الباب، و اللي أملنا فيه كبير هو أن تشمل هذه التغطية الصحية جميع فئات المجتمع، ولاسيما العالم القروي منه، الذي، ربما، نقول أنه تنعدم فيه التغطية الصحية و تنعدم فيه هذه الخدمة الإنسانية و الاجتماعية لساكنة العالم القروي، نعلم أنها في حاجة ماسة إلى هذه التغطية الصحية و نظرا للوضعية الاجتماعية المزرية التي لا تمكنهم حتى من مواكبة

التطبيب العادي، و الكل يعلم أن الوضعية ديال السكان، ديال العالم القروي، كيف هي وضعيتهم؟ و كذلك الظروف القاسية اللي كيمروا منها الناس و المواطنين ديال العالم القروي، لذا نطلب من السيد الوزير اللي مشكورين على كل هذه الخدمات التي قدمت، و التي هم بصدد كذلك تقديمها للمواطنين أن يعيروا الانتباه والالتفاتة، خاصة لساكنة العالم القروي وكذلك فيما يخص التطبيب العادي والأمراض المزمنة، و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

في الواقع ماشي تعقيب، ولكن على كل حال فسكان العالم القروي، إما أن يكونوا موظفين وإما مأجورين، وهذه الفئة تدخل في إطار التأمين الإجباري على المرض، أو معوزين وهذا يدخل في الشطر الثاني من هذه العملية وهي المساعدة الطبية للمعوزين أو الشطر الثالث أحرار أو صناع تقليديون أو محامون أو أطباء أو صيادلة، وهذا يدخل في منتوج ثاني وهو "العناية" الذي تم تقديمه في 13 من الشهر الماضي، و بالتالي فالكل سيكون مؤمن تحت غطاء التغطية الصحية الأساسية حسب الفئات، ولا يتعلق الأمر بتوزيع جغرافي بل بتوزيع فئوي و مادي، موظف معوز فنان، كاتب، وبالتالي فالأمور واضحة فيما يتعلق بهذه المنتوجات التي يتم وضعها تدريجيا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الصحة حول التغطية الصحية بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الديبوني، سعيد التدلاوي، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، محمد العقاوي، عبد السلام أحدوش، عبد القادر لبريكي، ميلود ناصر، حسن زهير، محمد أبو السعود، محمد عبده عز الدين، عبد السلام الودي و مولاي إدريس العلوي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

الزميلتان، الزملاء المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

في الحقيقة، نحن- أعضاء فريق التحالف الوطني- سعداء عندما نتحدث إلى السيد وزير الصحة، لما نجد فيه من صراحة وصدق واستعداد لحل المشاكل، صحية كانت أو اجتماعية و ما أكثرها في بلادنا مع الأسف. لأننا مهما فعلنا ومهما أنجزنا في هذا الميدان سوف لا نفي بالمطلوب، لأن الكل ضعيف أمام المرض و أما العناية الإنسانية فبحر و متبغى لا شاطئ له.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

التغطية الصحية في بلادنا قطعت مراحل مهمة في الأجرأة، لكن الأمور على أرض الواقع لازالت تشكو من بعض التأخير، علما بأن المجهودات المبذولة في هذا المضمار محمودة ونحن في فريق التحالف الوطني ندرك ونقدر هذه المجهودات التي تقوم بها الوزارة، في شخص السيد وزير الصحة، الذي، على كل حال، نشهد له بالخلق الكريم و بالكفاءة و الوطنية الصادقة، و نحن في المعارضة ندري ما نقول، لأنه أنا أنتمي إلى إقليم نائي وأعرف أن السيد الوزير قام بمجهودات جبارة في التجهيزات لهذا الإقليم النائي، النقص الحاصل في مستشفياتنا في المدن والقرى وخاصة في العالم القروي يشكل عناء كبيرا بالنسبة للمواطنين، نقص في التجهيزات في الموارد البشرية في التجهيزات في سيارات الإسعاف في الكفاءات المختصة في الدواء..

السيد الوزير، التغطية الصحية هي عبارة عن حلقات متواصلة فيما بينها، كلما اختلت حلقة من المجموعة يصبح النظام معطلا.

بلغة أخرى، لدينا حالة، إذا وجدت سيارات الإسعاف و وجد المستشفى و وجد التجهيز اللازم، وإذا غاب الطبيب أو لم يحضر الدواء تعطلت العملية كلها، و تعرض المواطن لخطر الموت، إذا المجهود متكامل ومترابط، المواطنون في العالم القروي، السيد الوزير، يطالبون بالعناية، بالخدمات الطبية الأساسية و يطلبون كرامة الوجه أمام المرض بدل شهادة العوز والضعف، ويطالبون بحقهم الإنساني والدستوري، لهذا، السيد الوزير، نسائلكم، عن الاستراتيجية الكاملة

في هذا المجال لاستدراك الخصاص الحاصل في العالم القروي، و السيد الوزير يعلم أن فريقنا لا ينطلق من فراغ، بل من أمور ثابتة و واقعية، و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس. في البداية أريد أن أتقدم بالشكر للسيد المستشار المحترم، على هذا السؤال القيم، فيما يتعلق حقيقة بالاختلالات التي هي موجودة في العالم القروي، وهذا شيء طبعا نعترف به دائما، فهناك فعلا اختلالات كبيرة بين العالم القروي والعالم الحضري، بين المدن الكبيرة وهوامشها وأحزمتها، و في الواقع هناك صعوبة التحكم في اندماج العملية في جعلها مندمجة سلسلة، عندما نجد المستشفى لا نجد الطبيب، نجد الدواء و لا نجد الأجهزة، فهذه عملية، كما قال السيد المستشار، عملية صعبة. و مع ذلك فالمؤشرات التي يمكن أن تكون المرآة العاكسة للنتائج السيئة والحميدة للنجاح والإخفاق في العملية، هي مؤشرات معترف بها على الصعيد العالمي. و اسمحوا لي أن أمر بسرعة على ثلاثة منها، لكي أقول أن المكتسبات التي حققتها بلادنا مهمة، و لكن التحديات المستقبلية أصعب، و بالتالي لا يجب أن تحجب عنا المؤشرات ما هو مستقبلي فيما يتعلق بالتحديات الكبيرة.

يمكن أن أقول أن أول مؤشر مهم جدا، هو أن تغطية الأطفال بالتلقيح، وصلت إلى أكثر من 90 % وأن استئصال الأمراض الفتاكة والسارية و شلل الأطفال، والكوليرا وغيرها وأن معدل الأمر، معدل الحياة عند الولادة تعدى 70 % وهذا مؤشر مهم جدا، ومع ذلك فهناك اختلالات كبيرة، مع أن الشبكة الاستشفائية الأولية التي تغطي البادية تصل إلى 64 % من الشبكة الأساسية الوطنية وهي 2550 مؤسسة صحية، منها 1860 في العالم القروي، ولكن صحيح أنه الاختلالات إما غياب بعض الأطباء أو غياب التجهيزات أو عدم جاهزية هذه المؤسسات، وهذا طبعا ما نعمل على تحسينه رويدا رويدا. يبقى أن نقول أن الأمر لا يتعلق فقط بالطبيب والبذلة البيضاء والدواء، بل يتعلق بالماء الصالح للشرب و الطرق والكهرباء و محاربة الفقر والإقصاء، و طبعا عمل مندمج، قطعت فيه الحكومة أشواط مهمة.

أريد أن أقول، كذلك، أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستساعدنا على الوصول إلى سنة 2005، وهو مهم لبلوغ هدف الألفية ربما في ظروف أحسن، وسنحقق ربما أهداف لم تكن نتصورها فيما قبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

على كل حال، نحن نشكر السيد وزير الصحة على الجواب ديالو، مرة أخرى. غير حنا في اجتماع الفريق هذا الصباح، دار نقاش، و ارتأى الفريق وضع هذا السؤال. كل المشاكل الصحية التي كل في جهته و كل واحد بغى يطلب الكلمة. ولكن، بعجالة، الأمثلة، السيد الوزير، هي أمثلة كثيرة جدا.

مثلا، مستشفى "تاكريست" بالحسيمة، ماذا ينتظر لفتح أبوابه و هو جاهز. هذا يتطلب قرار، السيد الوزير، و كيتطلب تجهيزات.

جماعة "ستيفة" بالراشيدية، مثلا، اللي فيها خصاص، فيها طبيب و لكن ماكاينش ممرضين !

هاذوا بعض الأمور اللي- السيد الوزير- أنا كنعرفو معرفة خاصة، يمكن يستدرك هذه الأمور، وعندها وقع ايجابي كبير جدا. هذا عموما لا يقلص مجهود السيد الوزير والمشاريع الكبرى والأوراش التي رأت النور، و هو نفسه يقاسمنا هموم المواطنين حيث كنمشيو ليه، لأن حنا مهمتنا هي نبلغو ونؤكدو ونلحو على باش هذه الاختلالات وهموم المواطنين تلقى الحلول ديالها على يد الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. السؤال الثالث الموجه للسيد وزير الصحة حول الوضعية المزرية للمستعجلات، للمستشارين المحترمين السادة : أحمد التويزي، ادريس الراضي، نور الدين بركاع، عبد المجيد المهاشي، لحبيب الزويكي، أحمد الجغيري، علي أساكتي، حسن الغزوني، البشير أهل حماد. تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في بلد كالمغرب، يعول فيها على السياحة كرافعة أساسية للاقتصاد الوطني في المستقبل القريب، في بلد، كذلك، كالمغرب كان الطموح كبيرا عريضا في استضافة أضخم تظاهرة رياضية في العالم، وأعني كأس لكرة القدم.

وأخيرا، في بلد كالمغرب، باتت فيه ظواهر كحوادث السير ظواهر هيكلية ومتنامية بشكل خطير، ألم يحن الوقت إذن السيد الوزير في المغرب العزيز علينا أن نلتفت للأوضاع المزرية والمخجلة التي تشهدها المستعجلات بمختلف المؤسسات الاستشفائية الوطنية؟

كذلك، ألم يحن الوقت أن تعطي الحكومة العناية اللازمة لتقويم هذه الأوضاع التي باتت تلطخ سمعة المغرب على الصعيد العالمي؟ وهل من برنامج حكومي مخصص لإعادة النظر في الأوضاع و الإمكانيات المتاحة للمستعجلات؟ و أعتقد أن السيد الوزير سيتفق معي حول الوضعية المزرية للمستعجلات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد وزير الصحة للإجابة على السؤال.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس. لا شك أن الصورة، بصفة عامة، التي تعكسها المستعجلات هي صورة قاتمة، ولكن لا يتعلق الأمر بماهية المستعجلات. يتعلق الأمر بكيفية استعمال المستعجلات. المستعجلات. بل يتعلق الأمر بكيفية استعمال المستعجلات. المستعجلات ببلادنا تمر منها أكثر من 3 ملايين استشارة سنويا، وعندما يتم تحليل هذه الاستشارات نرى أن 80 % منها غير مستعجل. فهو تحايل على الوصول والولوج إلى المستشفيات بطرق ملتوية، إما للسرعة أو عدم التأدية أو غيرها، و لذلك فالواقع أن الصورة سوداء تقريبا، قاتمة و لكن يتعلق الأمر بكيفية استعمال هذه المستعجلات وقد تم ضخ أموال كبيرة في السنوات الماضية، لتحسين هذه الصورة و لتحسين هذه الصورة و لتحسين الخدمات ولتحسين الاستقبال، و لكننا للضغط المستمر و التي تشتغل ليل نهار و الأعياد والعطل أكثر من المعامل في بلادنا، و لذلك فلابد أن نعود، أولا، إلى تراتبية العلاج، يجب أن تكون لدينا تراتبية في المرور من الصنف الأول والثاني والثالث و من الأماكن التي يمكن أن تكون صمام قبل أن نصل بسرعة وبتحايل إلى المستعجلات.

في هذا الإطار، هناك تفكير مهم جدا و استراتيجية، ربما ستصطدم ببعض التصرفات، ولكن لابد أن نتمكن من تنظيم الاستشفاء وألا يؤم المستعجلات إلا من هو في حالة مستعجلة. هذا طبعا تحدي كبير ولكن لابد أن يكون فيه تفكير في المستقبل.

أريد، كذلك، أن أقول عندما تكون كذلك حوادث سير مؤلمة، وهي ربما التي خدشت بعض الصور ببلادنا في الأشهر الماضية، كما قال السيد المستشار المحترم، فجميع الأسرة مفتوحة بالمستعجلات و جميع الوسائل المتاحة لبلادنا. وتعلمون أن جلالة الملك، نصره الله، شخصيا يضع رهن إشارة هؤلاء وعائلاتهم جميع الوسائل العسكرية والمادية والطائرات والأسرة و حتى التكفل المالي. هذه ظروف خاصة، ظروف موضوعية، أما الاستشارات اليومية والضغط المستمر على المستعجلات هو الذي يمس من صورتها ويجعلها حقيقة قائمة، و بالتالي يعكر صفو العمل داخلها بالنسبة للأطباء والممرضين والإداريين، و بالتالي فهذه إشكالية كبيرة طبعا، نتمنى أن نتحكم فيها في المستقبل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

باقي عندي ما نزيد على كلام السيد الوزير، الواقع اتضحت الأمور أن المستعجلات فهي الحالة ديالها هي جزء من الحالة العامة ديال قطاع الصحة بالمغرب. كنشكروك على الصراحة ديالك في هذا الموضوع، ولكن هذا لا يلغي مسؤولية الحكومة في النظر إلى هذه الأوضاع المزرية التي نشاهدها بمستعجلاتنا بصفة عامة، ما غاديشاي نجيو نقولو، مثلا، أن الضغط الذي يكون على المستعجلات ناتج أن نصف المغاربة يتحايلون لدخول الصبيطار، يمكن كاين واحد العدد ديال هاد الناس، يمكن هاد التحايل باش

يدخلوا للمستشفى ناتج عن العراقيل اللي يمكن لها توضع باش يدخلوا للمستشفيات، إذن كاين إشكالية كبيرة وإشكالية ضخمة.

كذلك، كما جاء في السؤال، أن حتى بعض المدن الكبرى بحال مراكش بحال الدارالبيضاء بحال واحد العدد ديال المدن اللي كتضم مؤتمرات دولية على الصعيد الدولي، مؤتمرات كبيرة جدا، لا يمكن أن نتصور أن هذه المؤتمرات اللي كيجيو ليها شخصيات من مستويات عالية من جميع أنحاء العالم. نمشيو للمستعجلات ديالنا في هذه المدن فهي مستعجلات في الواقع، كما قلتم، السيد الوزير، لا ترقى إلى مستوى ما وصلت إليه، مثلا، واحد العدد ديال القطاعات في المغرب اللي غادي تشوه صورة المغرب، لأن مراكش إلى جاو ليه واحد العدد ديال الناس في واحد العدد ديال المؤتمرات سنويا، إلى طرات شي إشكالية و يديوه للمستعجلات فلا يؤدي، و كنا مشينا ليهوم و شفتهوم، وحتى انتوما راه زرتو المستعجلات كي دايرين. هاد الشي ما كيلغيشاي دور الحكومة و خاص الحكومة تعطي الإمكانيات. الامكانيات كاينة، الإمكانيات اللي تعطاو لهاد المستعجلات وقطاع السياحة إمكانيات...سمعت فشي جريدة تدارت شي audit الإمكانيات المادية كاينة، ولكن لابد من حسن استعمالها. هذه الإمكانيات المادية وحسن كذلك استعمال الموارد البشرية المتواجدة داخل المستعجلات و حتى ذاك الإطار، البناء والمسائل ديالها. إذن هذا دور الحكومة و خصها تتحمل مسؤوليتها في هذا الموضوع باش يمكن تجعل مستعجلاتنا فيهم شويا ديال الإنسانية، باش الواحد كيشوف بعدا أن بنادم داخل هاديك الأماكن، ما تكونش فهاد المستوى اللي هو، كما قلتم السيد الوزير، متفق معاكم، على أنه لا يشرف سمعة المغرب ولا يشرف ما وصلت إليه قطاعات كبيرة داخل المملكة المغربية و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على تعقيب.

السيد وزير الصحة:

بغيت نقول أنه المستعجلات تؤدي خدمات جليلة، و فيها أطر عالية وتعمل بجد ومسؤولية، و كما قلت، فهي تتكلف من بين 6 ملايين استشارة سنويا، 50 % منها تمر بالمستعجلات، كيفما كانت الظروف، طبعا الكمال لله وهناك كما قلت في السنة الماضية،تم ضخ أكثر من 240 مليون درهم في 41 مستشفى على الصعيد الوطني، و ستتابع الحكومة، طبعا، هذا المجهود حتى تتمكن من تنظيم واقع التراتبية فيما يتعلق بالاستشفاء وأن يكون هناك وعي بأهمية المستعجلات ولا يؤمها إلا ما هو مستعجل. وكذلك لابد أن أقول أن التغطية الصحية بمنتوجاتها الثلاث ستساعد في تحمل كثير من الأعباء التي كانت توضع على كاهل المستعجلات في الماضي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. وأشكركم كذلك على مساهمتكم معنا. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني و البحث عن أسواق خارجية من أجل ترويج المنتوج الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: محمد قداري، فوزي بنعلال، محمد لفحل، محمد بن الزايدية، عبد الحميد بلفيل و عبد اللطيف أبدوح. فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات و السادة المستشارون،

تكتسي المبادلات الخارجية طابعا حاسما و فعالا في استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة. و حتى يتسنى وضع الاقتصاد الوطني على طريق نمو قوي، يجب تعزيز و إنعاش الصادرات و تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة و العمل على تكثيف الجهود الاستثمارية لمختلف الأطراف الاقتصادية، وخاصة القطاع الخاص، الذي يجب أن يؤهل ليلعب دور المحرك الأساسي لعملية التنمية، لذا نسائلكم السيد الوزير: هل هناك نية لتهييء الإطار المؤسساتي والقانوني من أجل توفير ظروف النجاح؟ ثانيا، هل هناك سياسة تنهجونها من أجل التحكم في مستوى التضخم لتحسين القدرة الشرائية للسكان وتأهيل الاقتصاد الوطني لمواجهة المنافسة الخارجية القوية؟ ثالثا وأخيرا، هل استطاعت وزارتكم في إطار

الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية والأوروبية وغيرها من أجل إيجاد أسواق لترويج المنتوجات الوطنية بالخارج؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد وزير التجارة الخارجية، للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى مشهوري، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أريد أن أشكر السادة المستشارين على تقديمهم هذا السؤال، وأود التذكير أن المغرب قد اختار الانفتاح الاقتصادي والتجاري منذ بداية الثمانينات، وهذا الاختيار يتطلب- كما جاء في سؤالكم- من جهة، اتخاذ تدابير لتأهيل الناتج الاقتصادي المغربي، ومن جهة أخرى، البحث عن أماكن جديدة لتنمية الصادرات الوطنية. ومنذ هذا الانفتاح اتخذت الحكومة برنامجا لتأهيل القطاعات الإنتاجية الوطنية، وذلك لتمكينها من مواجهة كل التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

أما في مجال التجارة الخارجية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات، أذكر من بينها على الخصوص: تحسين النظام التحفيزي للصادرات، المشاركة في التظاهرات، تبسيط مساطر التجارة الخارجية و ،إنشاء و تفعيل و مواكبة مجموعة التصدير.

كما أشير أن كل الاتفاقيات التجارية التي أبرمها المغرب مع شركائه التجاريين تساهم في إيجاد أسواق جديدة. أذكر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، اتفاق التبادل الحر مع تركيا، اتفاق أكادير بين الدول العربية المتوسطية، واتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أنه منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ سنة 2000، ارتفعت الصادرات إلى هذا الاتحاد بأكثر من 10 ملايير درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة، كما أن اتفاق التبادل الحر مع تركيا سيضمن للمنتوجات الوطنية دخول هذه السوق بإعفاء تام من الرسوم الجمركية.

أما بالنسبة للدول العربية المتوسطية، فإن اتفاقية التبادل الحر الرباعية مع كل من تونس، مصر و الأردن جاءت لتقوية انفتاح المغرب على الفضاء الأورو متوسطي.

أما اتفاق التبادل الحر المبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن شأنه أن يفتح آفاقا واعدة بالنسبة للإقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة المنتوج المغربي داخل الأسواق الإفريقية، باعتبار ما توفره الدول الإفريقية من فرص مهمة لترويج وتوسيع صادراتها، قامت الوزارة بمتابعة المفاوضات من أجل إبرام اتفاق تجاري واستثماري مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا. قمنا كذلك بتنظيم عدة زيارات وبعثات لاستكشاف هذه الأسواق، وقمنا بالمشاركة في المعارض الدولية المقامة بهذه البلدان، خاصة بعد الزيارة الملكية لبعض الدول بقارتنا، التي أعطت دفعة قوية لتوطيد علاقة التعاون بجميع المجالات بين المغرب والقارة الإفريقية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير. نشكركم على هذه الإيضاحات، وطبعا نحن لا نشك في عملكم، وفي عمل الحكومة بصفة عامة.

أنتم تعلمون، السيد الوزير، أن المغرب يسير بسرعة فائقة في جميع القطاعات، ولكن الملاحظ، طبعا، هو أنه لما نتحدث عن الانفتاح، الانفتاح الاقتصادي، هذا شيء مهم وجميل، ولكن على أرض الواقع، السيد الوزير، لا نجد هناك التحفيزات الضرورية واللازمة للمنافسة، لأنه لما نتحدث عن المنافسة، نتحدث عن الإنتاج، يجب توفير الظروف التنافسية لهذا الإنتاج لأنه تعلمون أن هناك غلاء الطاقة، وهذا ما يجعل معاملنا لا تساير المنافسة، وخصوصا بالنسبة وخصوصا بالنسبة للأثمنة، فكتعرفو العولمة، السيد الوزير، سيف يذبح من جهتين. إما لك وإما عليك، لكن أنا كل ما أتمناه، هو أن تنظر الحكومة في هذه التحفيزات خصوصا بالنسبة للإنتاج، لنصل هذه المعادلة ديال الإنتاج والتنافس

والتصدير. إلى وصلنا إلى هذا المستوى، و ولينا كنصدرو بصفة تنافسية، غادي نكونو بلغنا مرادنا. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

أشكر السيد المستشار على هذه الملاحظات. فعلا هناك إشكالية في المغرب ديال تكاليف الإنتاج وهناك إشكالية المنافسة مع بعض الدول التي تربطنا معها علاقات اتفاقية تبادل حر. ولكن من باب هذا الاحتكاك مع الدول أخرى سنتمكن والدولة والحكومة بكل علم أنه بعض الميادين، ذكرت ميدان الطاقة، بعض الميادين يجب إعادة النظر في هذه التكلفة، لكي يتمكن المغرب أن يتنافس مع بعض الدول، أذكر من بينها تركيا، مصر، تونس، إلى آخره. فهذه الاتفاقيات التي فتحت، فعلا، أسواق مهمة أمام المنتوج المغربي تطرح لنا فعلا إشكالية المنافسة وإشكالية غلاء بعض تكاليف الإنتاج، فالحكومة في علمها هذه المشاكل، و هناك الآن، على الصعيد الحكومي، اتصال واتفاق مع القطاع الخاص، خاصة مع الجمعية المغربية للمستهلك لدراسة هذه الإشكالية التي طرحت بالألفاظ و بالأرقام، والحكومة موجودة باش تلقى الحلول لهذه الإشكالية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا، ونمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، محمد الأنصاري، عبد الحق التازي، عبد الحميد بلفيل، عبد اللطيف أبدوح، محمد العزري، العربي المحارشي، سعد بترروال، عبد الواحد المسعودي، يتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة و السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم، من الملاحظ أن الجميع يشكو من الارتفاع الصاروخي للأسعار، و خاصة في بعض المواد الأساسية التي لها ارتباط بالحياة المعيشية للسكان، الشيء الذي يجعل المواطن يعاني من عدة مشاكل في حياته اليومية و ذلك تبعا لتدني قوته الشرائية وعدم تفعيل المقتضيات القانونية الخاصة بحماية المستهلك ومحاربة ظاهرة الاحتكار والمضاربة.

عليه نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها بصفة استعجالية للحد من وتيرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة؟ ثانيا، هل تم التفكير في مراجعة أجور الموظفين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رشيد الطالبي العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية و الشؤون العامة:

السيدة و السادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى، نعود إلى هذا السؤال الذي تم طرحه عدة مرات تحت قبة البرلمان وتمت الإجابة عنه بطريقة مستفيضة، غير أن العنصر الجديد في طرح هذا السؤال، هو تفعيل المقتضيات القانونية الخاصة بحماية المستهلك و محاربة ظاهرة الاحتكار والمضاربة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، كما يعلم السادة المستشارون والرأي العام أنه المجلس الحكومي الأخير، يوم الخميس الماضي تم لأول مرة مناقشة القانون المتعلق بحماية المستهلك، الذي سيأتي بمجموعة من الميكانيزمات و الآليات التي من خلالها تتمكن الحكومة وكل الأطراف المعنية بهذا الملف للتدخل قصد معالجة إشكالية حماية المستهلك.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية، وهي محاربة الاحتكار و المضاربة، السيد المستشار المحترم، أعتقد أنه خلال هذا الأسبوع تم تفعيل، و أعتقد أنه السادة المستشارين تتبعوا ذلك عبر وسائل الإعلام الوطنية، أنه تم تفعيل قانون المنافسة وحرية الأسعار الذي يعطي للحكومة مجموعة من الآليات للتدخل، وفعلا تم التدخل. أول تدخل هو في قطاع الزيوت، ثم التدخل الثاني في قطاع الاسمنت، التدخل الثالث في نظام الفوترة الذي تقوم به مؤسسات، شركات، و وكالات

توزيع الماء والكهرباء، الخميرة، الى غير ذلك من المواد، الأهم في كل هذا هو التدخل لدى أصحاب التوزيع، أو ما يسمى بالوساطة والتوزيع، فالحكومة من خلال تفعيل مقتضيات قانون المنافسة وحرية الأسعار ستقوم بمواجهة ومحاربة كل أنماط الاحتكار والمضاربة، التي يتضرر منها المنتج ويتضرر منها المستهلك، فالإجراءات واخدة الطريق ديالها. القرارات بدأت تصدر. فعلنا المراقبة عن طريق مجموعة من آليات المراقبة التي نتوفر عليها، حتى نحد من عملية الاحتكار والمضاربة التي تكون لها غالبا تأثير سلبي على المستهلك وتأثير سلبي على المنتج، وليس يستفيد منها لا المنتج ولا المستهلك، يستفيد منها الوسطاء. والتوزيع، هذا النظام الذي هو حقيقة نظام أصبح متجاوزا ويجب أن نشتغل على تطويره فيما يتعلق بمراجعة الأجور.

أعتقد أن السيد المستشار على علم بالاجتماعات التي يترأسها السيد الوزير الأول في الحوار مع النقابات وأنه الحوار مفتوح. ما عنديش شخصيا نتائج هذه الحوار، لكن الحوار مفتوح، السيد الوزير الأول في الحوار مع النقابات، المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، والنقاش مفتوح في هذا المجال، غير أشنو هو ما النتائج؟ لست على علم بنتائج هذا الحوار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لاشك نحن نعلم بأن هناك ترسانة من هذا القوانين، هناك قوانين جديدة لحماية المستهلك، و لكن، السيد الوزير، هذا غير كافي. تعلمون، أنا تحدثت عن مراجعة أجور سواء الموظفين أو المستخدمين، لأن كتعرفوا بأن في المغرب عندنا أدنى الأجور، رواتب هزيلة بالنسبة للعدد الكبير من الموظفين والمستخدمين، لأننا بالنسبة للحكومة، إلى بغينا نحاولو ما أمكن ندیرو توافق بين غلاء المعيشة والرواتب، خصنا نخلقوا واحد الطبقة وسطى لأن خاص الأجور ورواتب الموظفين تتضاعف باش يمكن لاقتصادنا يدور، لأن ذوي الرواتب الكبرى راه ما كيشريوش تلفزيون من هنا، ما كيشربوا حتى حاجة من هنا، كيشريو كل شيء من الخارج، حوايجهوم كيجيبوهم من الخارج، ولكن أنا أتكلم معك بطريقة واضحة وعادية، لذا خاص الحكومة تفكر في ذوي الرواتب الهزيلة، اللي واحد العدد ديال الوزارات وعدد ديال الأماكن اللي خاصهوم يتضاعفو باش يمكن للعجلة الاقتصادية تدور و تكون واحد التنمية، لأن لا يمكن أن نواجه غلاء المعيشة بهذه الطريقة. ضروري خاص إعادة النظر في هذه الترسانة سواء القانونية أو المالية، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. أشكركم السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية و العامة على مساهمتكم معنا. وهكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال الجلسة.

محمد تيتنا الإدريسي
امين مجلس المستشارين